الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مخطط عمل الحكومة

من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية

04 فيفري 2020

الفهـــرس

الديباجة.

الفصل الأول:

من أجل جمهورية جديدة نابعة من عمق التطلعات الشعبية

نمط جديد للحكم يتسم بالصرامة والشفافية.

- إصلاح المنظومة التشريعية لتنظيم الانتخابات
- أخلقة الحياة العامة
- إصلاح تنظيم وأنماط تسيير الدولة وفروعها

الممارسة الكاملة للحقوق والحريات

- حرية الاجتماع والتظاهر السلمي
- إقامة مجتمع مدني حر ومسؤول
- تعزيز الحوار والتشاور
- ترقية المرأة وتحقيق استقلاليتها
- مخطط وطني لترقية الشباب
- عدالة مستقلة وعصرية
- ضمان أمن الأشخاص والممتلكات
- تكريس حرية الصحافة ووسائل الإعلام
- ترسيخ مكونات الهوية والذاكرة الوطنيتين، وترقيتها وحمايتها
- علاقة تكاملية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

الفصل الثاني:

الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي

الإصلاح المالي

- مراجعة النظام الجبائي
- اعتماد قواعد جديدة لحوكمة الميزانية
- عصرنة النظام البنكي والمالي
- تطوير المعلومات الإحصائية الإقتصادية والاجتماعية ووظيفة الاستشراف

التجديد الإقتصادي

- تعزيز إطار تطوير المؤسسة
- التحسين الجوهري لمناخ الأعمال
- ترشيد الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية واستغلال العقار الاقتصادي
- التطوير الاستراتيجي للشعب الصناعية والمنجمية
- تعزيز القدرات المؤسساتية في مجال التطوير الصناعي والمنجمي
- تثمين الإنتاج الوطني
- ترشيد الواردات وترقية الصادرات

- تطهير المجال التجاري
- الانتقال الطاقوي
- فلاحة وصيد بحري عصريين من أجل أمن غذائي أمثل
- من أجل صناعة سياحية وسينماتوغرافية حقيقية
- تطوير منشآت لدعم تكنولوجيات الاعلام والاتصال
- اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي السريع

مقاربة اقتصادية لمكافحة البطالة وترقية التشغيل

- تكييف برامج التكوين مع احتياجات سوق العمل
- في مجال ترقية التشغيل
- دعم استحداث النشاطات.

الفصل الثالث:
التنمية البشرية والسياسة الاجتماعية

التنمية البشرية

- التربية
- التعليم العالي
- التكوين المهني
- الصحة والحصول على العلاج
- الثقافة
- ترقية النشاطات البدنية والرياضية ورياضة النخبة.

السياسة الاجتماعية.

- رفع القدرة الشرائية للمواطن وتعزيزها
- التكفل بالفئات الهشة من السكان
- الحفاظ على نظام الضمان الاجتماعي والتقاعد وتعزيزه
- الحصول على السكن
- التزويد بالماء الشروب والطاقة
- التنقل والنقل

من أجل إطار معيشي ذي نوعية

- تهيئة الإقليم والمشاريع المدمجة
- احترام قواعد التعمير والمعايير
- البيئة والتنمية المستدامة.

الفصل الرابع:
من أجل سياسة خارجية نشطة وسابقة التأثير

الفصل الخامس:
تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين

ديباجة

لقد عبّر الشعب الجزائري في هبّة تاريخية رائعة ميزّها طابع سلمي لا مثيل له، وأكّد على تطلع قوي إلى التغيير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ودولة القانون.

وقد كانت هذه القيم الأساسية منطلق الاحتياجات التي عبّر عنها الجزائريون والجزائريات الذين خرجوا إلى الشارع بكل سلمية في 22 فيفري 2019، لوضع حد لأخطاء السلطة الحاكمة آنذاك، والمطالبة بإصلاح حوكمة الدولة على نحو يصب في اتجاه بناء ديمقراطية حقيقية تمكن الشعب من أن يكونَ المصدر الوحيد للسلطة السياسية.

وإذ ستجعل هذه الديناميكية التاريخية من صميم عملها، فإن الحكومة ستسهر، مباشرة بعد مراجعة الدستور، على تجسيد التزام رئيس الجمهورية، المتمثل في إعادة النظر بشكل عميق في منظومة تنظيم الانتخابات بهدف جعلها وسيلة تعبير حقيقية للإرادة الشعبية.

كما تتعهد الحكومة بأن يشمل مشروع مراجعة المنظومة القانونية التي تحكم النظام الانتخابي، مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تشجيع بروز جيل جديد من المنتخبين يحتل فيه الشباب والنساء مكانة متميزة، من أجل المشاركة في إدارة شؤون البلاد، ولاسيما من خلال التمويل العمومي للحملات الانتخابية للشباب.

إن هذا الوعي الجماعي كان وليد أزمة متعددة الأشكال؛ أزمة نتجت بحد ذاتها عن انحرافات متتابعة في تسيير الشؤون العامة وعن تأثير قوى خفية غير دستورية على القرار السياسي. وقد أثّرت هذه الأزمة بشدة وبشكل عميق على مؤسسات الدولة، جراء الفساد الذي تحوّل كنظام للحكم، فأضعف اللحمة الاجتماعية وسلط، بفعل مخاطر داخلية وخارجية، تهديدات على سيادتنا الوطنية؛ فوجدت الدولة الوطنية نفسها في خطر من حيث سلامتها الترابية وأمنها الوطني، بل وحتى من حيث وحدة شعبها.

وتتطلب تطلعات الشعب الجزائري التي عبّر عنها من خلال هذه الهبّة السلمية والجديرة بالتقدير، تشييد جزائر جديدة، فخورة بتاريخها الذي بني على تضحيات الملايين من الجزائريين والجزائريات، قوية بمؤسساتها التي يعاد بناؤها انطلاقا من رؤية وروح مبتكرتين وواعدتين بالحداثة والبراغماتية والعقلانية والشفافية والذكاء، ولاسيما في مجال الاقتصاد واقتصاد المعرفة.

إن الحكومة تعتزم رفع هذه التحديات التي تترجمها جيّدا رؤية رئيس الجمهورية الشاملة، التي تغذيها الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتلهمها التطلعات المعبّر عنها بصفة واضحة وحاسمة من طرف المواطنين والمواطنات.

وبذلك، فإن إقامة الجمهورية الجديدة التي نصبو إليها جميعا، ستمثل حجر الزاوية في عمل الحكومة، وذلك من خلال:

1. ترسيخ الديمقراطية الفعلية وتفعيل طريقة جديدة في الحكامة مؤسسة على شفافية النشاط العمومي، وأخلقة الحياة السياسية من خلال خوض معركة حازمة ضد الفساد والفاسدين وتأسيس شراكة حقيقية مع الفاعلين الاجتماعيين من أجل تشاور وحوار دائمين يتسمان بالمسؤولية والهدوء.

2. تكريس دولة القانون، التي هي دعامة الجزائر التي تحمي حقوق وحريات المواطنين،
3. الفصل بين السلطات وتوازنها وتناسق نشاطاتها كمتطلبات أساسية لنظام مستقر بقوته وشرعية مؤسساته واستدامتها.
4. تعزيز وتطوير حرية الصحافة ووسائل الإعلام التعددية والمستقلة،
5. عصرنة الدولة ومؤسساتها التي تفرض نفسها كشرط ضروري مسبق للتطور الذي ينشده مجتمعنا.

إن إعادة تنظيم الإدارة المركزية والمحلية وتحسين أداء المرافق العمومية، تصبح بذلك نشاطات يجب على الحكومة أن تباشرها من باب الأولوية عبر الرقمنة وترشيد الوسائل على وجه الخصوص، وعبر تكوين وتأهيل المورد البشري على وجه أخص، من أجل وضع المعايير الدولية في التسيير والإجراءات الداخلية لجميع القطاعات، لاسيما في كل مناحي الحياة الإقتصادية.

كما إن تبوأ مناصب المسؤولية سوف يصبح من الآن فصاعداً مرهونا بالأهلية والجدارة، وذلك عن طريق وضع آليات وإجراءات التقدير والتقييم المقننة. سيتم تولي مناصب المسؤولية، من الآن فصاعدا، عن طريق الجدارة والكفاءة والنزاهة.

وستمثل السياسة الاقتصادية والمالية الجديدة، رأس حربة في النشاط الحكومي الذي يصبو، من خلال مخطط العمل هذا، إلى استحداث الآليات والمنظومة البيئية المناسبة لإنعاش التنمية وبعث اقتصاد متنوع ومستدام ومنشئ لمناصب الشغل والثروات، ومحرّر في الأخير من الأغلال البيروقراطية التي لا تكبح المؤسسات فحسب، وإنما تعيق أيضًا قدرة اقتصادنا على النمو بشكل مستدام.

وسوف تمثل سياسة صناعية متجددة، وعصرنة الفلاحة، وقيام اقتصاد حقيقي للمعرفة، الركائز الرئيسية لضمان نموّ يتناسب والمقدرات الهائلة التي تزخر بها بلادنا.

إنّ استحداث مناصب الشغل ومحاربة البطالة سوف يخضعان من الآن فصاعدا إلى مقاربة اقتصادية خالصة من خلال تشجيع النشاطات ذات المردودية، ولاسيما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والحاضنات والمؤسسات الناشئة وفي المجال الرقمي.

كما تعتزم الحكومة العمل على إصلاح المنظومة التربوية والتكوينية التي، فضلا عن توجهها إلى تعزيز تلقين قيم مجتمعنا وتراثنا التاريخي، ستتجه بحزم نحو المعرفة والتحكم في التكنولوجيات، مما سيسمح لنخبتنا وشبابنا بالمساهمة في مسار البناء الوطني، قصد تثمين جميع القوى الحيّة خدمة لتقدم بلادنا وتطورها.

إن عصرنة المرفق العام للصحة، وكذا تحسين الحصول على العلاج للجميع، سوف يحظيان بالأولوية الأكيدة ضمن نشاط الحكومة، وذلك من خلال تعزيز وسائل الوقاية وضمان التغطية الصحية الكاملة والتكفل الصحي الأمثل للمواطنين عبر كامل التراب الوطني.

إن التعليم والصحة هما المرجعان الدائمان لهذه الجزائر الجديدة التي نتطلع إليها جميعًا.

كما سوف يتجسّد هذا الاهتمام بتحسين المرافق الاجتماعية في حرص الحكومة على ضرورة استحداث ظروف الانفتاح الثقافي لمواطنينا، وذلك من خلال إعادة بعث الحياة الثقافية وتعميمها على جميع الفئات، ويُعد كذلك تعميم الممارسة الرياضية عاملا في انفتاح شبابنا من خلال دعم الرياضة والرياضيين في الأوساط المدرسية والجامعية.

وتلتزم الحكومة المتمسكة بالطابع الاجتماعي للدولة بشدة، برفع القدرة الشرائية للمواطن وتعزيزها، والسهر على التكفل بالسكان الأكثر هشاشة، والحفاظ على منظومة وطنية لضمان اجتماعي فعال وعادل.

إن تحسين إطار معيشة المواطن ونوعيتها سوف يكون عملاً ذا أولوية ومستمراً للحكومة التي ستدرج نشاطها ضمن رؤية متكاملة لتهيئة الإقليم تُحترم فيه معايير وقواعد التعمير ومستلزمات احترام البيئة وضرورة تفعيل آليات التنمية المستدامة.

وعلى الصعيد الدولي، فإن الحكومة توصي بضرورة انتهاج دبلوماسية أكثر فعالية في المجالات الإقتصادية والثقافية والدينية خدمة للإشعاع الدولي وتقوم على مبادئ احترام حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان وإيلاء الأولوية للحوار في تسوية النزاعات.

كما تلتزم الحكومة بسياسة خارجية نشطة وسابقة التأثير تعزز الجزائر في مكانتها الطبيعية ودورها الديناميكي على المستويين الإقليمي والدولي.

إنّ الجالية الوطنية المقيّمة في الخارج جزء لا يتجزأ من المواطنين، وهي في صلب اهتمامات الدولة، حيث ستكون الحكومة في الإصغاء إليها من أجل الحفاظ على صلتها العاطفية مع الوطن الأم، والتكفل بالمشاكل التي تواجهها، من خلال وضع آليات تسمح لأخواتنا وإخواننا المقيمين في الخارج بالمشاركة بشكل فعّال في تنمية بلدهم.

وبشكل أخصّ، فإن الحكومة عازمة على الاستعانة بكل الكفاءات الوطنية بالخارج للاستفادة من معارفها في المجالات العلمية والتقنية والثقافية لبناء هذه الجزائر الجديدة والانفتاح على العالمية.

وستضع الحكومة المواطن ضمن صميم أولوياتها، وتعبّر له عن التزامها المطلق بخدمته بما يضمن له حياة كريمة في كنف السلم والسكينة.

بل إن الحكومة تلتزم أيضاً بالتكفل بجميع انشغالات المواطنين والمواطنات وتوفير جميع الشروط المناسبة لمشاركتهم الكاملة والفعالة في تنمية البلاد.

وغني عن البيان أننا ما لم نتقيد بمبدأ تكافؤ الفرص ونتسلح بقيم العمل بين كل المواطنين الجزائريين، لن نتمكن في يوم ما، من القضاء على الحقرة والإقصاء والتهميش واستعادة أواصر الثقة في مجتمعنا بين المواطنين في حد ذاتهم والمواطنين وممثلي الدولة.

إن الجزائر تتطور في محيط جيوسياسي إقليمي ودولي معقد. ولهذا السبب، فإن الحكومة، فيما يتعلق بالدفاع والأمن الوطنيين، ستعكف، بقيادة رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الوطني، على تشجيع ودعم الجهود المبذولة في مجال عصرنة مكوناتها وإضفاء الطابع الاحترافي عليها. وستدعم تطوير صناعة الدفاع وإدماجها في الأداة الصناعية الوطنية لتساهم بذلك، في تنمية الاقتصاد الوطني.

***

الفصل الأول

من أجل جمهورية جديدة نابعة من عمق التطلعات الشعبية

يأتي مخطط عمل الحكومة لتنفيذ البرنامج الرئاسي في ظرف خاص يستدعي تجنّد الجميع من أجل مجابهة التحديات الكبرى التي تستوجب على بلادنا رفعها، وعلى رأسها تأسيس جمهورية جديدة تستجيب لتطلعات شعبنا المشروعة، تقوم أسسها على ترسيخ المبادئ الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات في ظل احترام القانون، حيث يتمتع الجميع على حد سواء ودون أي تمييز بالأمن والحرية والكرامة وتكافؤ الفرص، وهي الحقوق التي يجب أن تقترن بالالتزامات التي تمليها المواطنة.

1. نمط جديد للحكم يتسم بالصرامة والشفافية.

لقد أبان نمط إدارة المؤسسات العمومية المنتهج حتى الآن محدوديته في ضمان الرقي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمواطنين بما يتناسب واحتياجات المجتمع وتطلعاته.

وبالتالي، فإن الحكومة عازمة على المبادرة بمشروع شامل للإصلاحات الجذرية سيفضي إلى إقامة نظام حكم حديث وعصري، سيشكل دعما قويا لتأسيس الجمهورية الجديدة.

وإن هذا المسعى، الذي سيحدث قطيعةً جذريةً مع أنماط الحوكمة القديمة، التي أدت إلى انحرافات وانزلاقات خطيرة، سيرتكز على المحاور الآتية:

1.1. إصلاح المنظومة التشريعية لتنظيم الانتخابات:

ستسعى الحكومة فور الانتهاء من المراجعة الدستورية، إلى تكريس التزام رئيس الجمهورية بمراجعة جهاز تنظيم الانتخابات في مجمله بشكل عميق بما يجعله وسيلة حقيقية للتعبير عن الإرادة الشعبية.

ولذلك، تعتزم الحكومة تعزيز الطابع الشامل للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، حرصًا على تعزيز المسار الديمقراطي للبلاد من خلال ترسيخ مبادئ حياد وقانونية وشفافية ومصداقية العمليات الانتخابية.

إن إصلاح المنظومة التشريعية التي تحكم الانتخابات سيمكّن من تكريس انسحاب الإدارة من عملية تنظيم الانتخابات بصفة نهائية من خلال إنشاء الآليات اللازمة لضمان الاستقلالية التامة لهذه السلطة تجاه السلطة التشريعية والسلطة القضائية، والتي سيتم تعزيز صلاحياتها، أكثر فأكثر، في مجال تنظيم الانتخابات.

كما ستسهر الحكومة على أن تكرس المنظومة التشريعية الجديدة، بدقة ومواءمة، المعايير والشروط المطلوبة لجميع المرشحين للانتخابات، سواء تعلق الأمر بالانتخابات المحلية أو الوطنية.

بل تتعهد بأن يشمل مشروع مراجعة المنظومة القانونية التي تحكم النظام الانتخابي، على مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تشجيع بروز جيل جديد من المنتخبين أكفاء ونزهاء، يحتل فيه الشباب والنساء مكانة متميزة، من أجل المشاركة في إدارة شؤون البلاد، ولاسيما من خلال التمويل العمومي للحملات الانتخابية للشباب.

2.1. أخلقة الحياة العامة:

تعتزم الحكومة إدراج مكافحة الفساد بجميع أشكاله، وأخلقة وشفافية عمل السلطات العمومية ضمن صميم عملية إصلاح مصالح الدولة، التي تعتزم تجسيدها.

إن الرهان من وراء هذا المسعى، الذي يهدف إلى ضمان نزاهة وموضوعية واستقامة الأشخاص الذين يمارسون أعلى المسؤوليات على مستوى السلطة العمومية، يكتسي أهمية حاسمة، ليس لضمان سيادة دولة القانون فحسب، بل أيضا وبشكل أعم، لتعزيز ثقة المواطنين في مؤسساتهم.

الوقاية من الفساد ومكافحته دون هوادة:

إن الفساد، زيادة على كونه ممارسة غير أخلاقية وغير قانونية، تسبب في أضرار جسيمة للاقتصاد وشوه الفعل السياسي وأدّى إلى تدهور العلاقة بين المواطن والدولة.

وتعتزم الحكومة خوض معركة حازمة ضد الفساد والمحاباة والمحسوبية. وستجعل من هذه المعركة التزامًا حازمًا ومحور عمل ذا أولوية، يتضمن:

- مراجعة الأحكام القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بهدف تحسين فعالية إجراءات مصادرة وإدارة الأصول الخاضعة للرقابة القضائية، من خلال إنشاء وكالة وطنية مكرّسة لهذا الغرض؛
- إعادة تكييف مفهوم المعاملة في بعض قضايا الفساد التي يتورط فيها أشخاص اعتباريون، وذلك بهدف استرجاع سريع للأملاك المنهوبة.
- وضع أحكام تشريعية بشأن حماية المبلغين عن الفساد وكذا جهاز تكميلي بخصوص تضارب المصالح في القطاعين العام والخاص وتحديد عدد العهدات في المنظمات المهنية والجمعيات ذات الطابع غير السياسي المموّلة من الخزينة العمومية.
- رفع مقدار العقوبات المالية المفروضة على الأشخاص الاعتباريين في جرائم الفساد لجعلها أكثر ردعًا.
- إعادة النظر في النصوص التي تكرس الإمتياز القضائي لتكريس مبدأ المساواة أمام القضاء.
- تعريف وتكريس مفهوم نشاط التسيير الذي تنجر عنه المسؤولية الجنائية، لإدراجه ضمن الأحكام الجزائية مع مراعاة مبدأ الشرعية وحماية الملكية العامة والخاصة.
- تشديد الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال.
- وضع قواعد جديدة تضمن شفافية تمويل الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية، التي ستكون حساباتها محل نشر رسمي.

ترسيخ القيم والمعايير الأخلاقية وتجديد الإطار القانوني المطبق على الأعوان العموميين.

ستتولى الحكومة وضع آليات جديدة للوقاية والرقابة، من أجل ضمان نزاهة المسؤولين العموميين والتسيير السليم لأموال الدولة، وستعمل على إقامة علاقة جديدة بين المواطن والدولة تقوم في الواقع على مفهوم المسؤولية والمساءلة، وذلك من خلال آليات قانونية وعملياتية من شأنها أخلقة وضمان شفافية النشاط العمومي وحمايته من أي انزلاق.

وتخطط الحكومة في هذا الإطار، لوضع منظومة قانونية تحدد لأعضاء الحكومة وسامي المسؤولين في الدولة، القواعد الموضوعية والإجرائية والسلوكية؛ التي من شأنها منع تضارب المصالح في الحياة العامة.

كما تعتزم الحكومة تجديد الإطار الأخلاقي المطبق على كافة الأعوان العموميين، بما يسمح بتأطير الجمع بين أنشطة الموظفين، والوقاية من تضارب المصالح وكذلك توسيع الالتزامات بالتصريح لتشمل فئات جديدة من المسؤولين المنتخبين والأعوان العموميين، وكذا وضع قواعد جديدة تحول دون المكوث طويلا في المناصب العمومية، الذي يعد مصدر انزلاقات وتجاوزات.

الكفاءة كمعيار أساسي للالتحاق بوظائف الدولة

تعتزم الحكومة جعل الكفاءة والنزاهة معيارين أساسيين في شغل مختلف الوظائف في الدولة. وفي هذا الصدد، فإنها تتطلع إلى التأطير الصارم لعمليات التوظيف على مستوى الإدارة، التي ستتم من الآن فصاعدا على أساس الجدارة، لاسيما من خلال تعميم (1) المسابقات كوسيلة للالتحاق بالوظيفة العمومية و(2) اعتماد الانتقائية بالنسبة للتعيينات في مناصب المسؤولية.

وستعمل الحكومة من خلال وضع الآليات القانونية اللازمة، على ضمان استقلالية الموظفين تجاه السلطة السياسية.

كما ستسهر على أن تكون أجور الأعوان العموميين متناسبة مع جودة العمل المطلوب، وعلى تفضيل تسيير الموارد البشرية على أسس مهنية أكثر منها إدارية، حيث سيتعلق الأمر بتكييف الإطار القانوني حتى يتسنى للدولة توسيع إمكانيات التوظيف، على مختلف المستويات، للكفاءات التي تحتاجها، انطلاقا من قطاعات أخرى غير الوظيفة العمومية.

تعزيز الشفافية في إدارة الأموال العمومية.

ستعكف الحكومة على تحقيق المزيد من الشفافية في إدارة الأموال العمومية والصفقات العمومية، لاسيما من خلال:

- ضمان الشفافية على الحصول على الطلبات العمومية؛
- ضمان أكبر قدر من التتبع لأعمال تسيير الأموال العمومية من أجل ضمان فعالية عمل السلطات العمومية، فضلا عن الشفافية؛
- توسيع قاعدة الشفافية وتتبع أعمال التسيير لدى المؤسسات بغرض مكافحة الغش والتهرب الضريبي والفساد؛
- ترقية الشفافية الميزانية من خلال نشر التقارير الميزانية والمالية بصفة دورية، وفقا للمعايير الدولية.

تحسين نظام المتابعة والرقابة والتدقيق.

تلتزم الحكومة في هذا المجال بما يأتي:

- تعزيز مهام أجهزة الدولة للرقابة، ولاسيما منها المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة، وتزويدها بالموارد الكافية.
- إعادة تنظيم أجهزة الرقابة، عبر توجيه مهامها نحو الوقاية من حالات التنافي وتضارب المصالح وأي حالة أخرى تتعلق بأخلقة عمل السلطات العمومية وحماية الأموال العمومية.
- تعزيز أجهزة التدقيق والتقييم وتوسيعها إلى جميع الإدارات والمؤسسات العمومية.

فتح البيانات العمومية:

تعتزم الحكومة العمل على إتاحة الولوج إلى البيانات العمومية، من أجل توفير قدر أكبر من الشفافية والمسؤولية والفعالية في عمل السلطات العمومية.

والواقع أن سياسة الحكومة لفتح البيانات العمومية "البيانات المفتوحة" تعكس رغبتها في إنشاء نظام فعال لإنتاج بيانات إحصائية عمومية،
وسيتم تشجيع هذه السياسة من خلال تعزيز تحفيز الإدارات على توفير البيانات.

كما يرمي هذا المسعى، علاوة على أهداف الشفافية والفعالية التي يتوخاها، إلى توفير الشروط الضرورية لتطوير اقتصاد رقمي يقوم خصوصا على استغلال البيانات.

مكافحة الإجراءات البيروقراطية وترقية الديمقراطية التشاركية:

من أجل محاربة البيروقراطية، تعتزم الحكومة ترقية وتطوير الإدارة الرقمية، مع تسريع عملية اعتماد المبادلات غير المادية في المرافق العمومية، والتي تعد وسيلة هامة لإضفاء الشفافية وتحسين الكفاءة وتقريب عمل السلطات العمومية.

كما تعتزم الحكومة وضع آليات جديدة تسمح للمجتمع المدني بالمساهمة بشكل كامل في بناء الملك العام، وبإشراك المواطن في عمل السلطات العمومية. وستعمل على توفير الظروف المواتية التي تسمح بالتبادل الدائم مع المواطنين والجمعيات والمؤسسات والنقابات، مما يسمح بتحديد المشاكل وتقييم السياسات العامة.

ويهدف هذا النهج إلى ترقية الديمقراطية التشاركية من خلال انفتاح عملية صنع القرار العام، بحيث يتم تنسيقه ومناقشته على نحو أفضل ويتّسم بمزيد من التشاركية والإنصاف والفعالية ويتم استيعابه بشكل أحسن.

3.1. إصلاح تنظيم وأنماط تسيير الدولة وفروعها :

إن الحكومة تدرج إصلاح تنظيم وأنماط تسيير الدولة وفروعها كمحور ذي أولوية في عملها. وسينعكس هذا الإصلاح بأعمال ستشمل بصفة تدريجية، مجمل الهيئات العمومية المركزية والمحلية.

كما سيساهم هذا الإصلاح في بناء دولة القانون التي تكون في خدمة الشعب، دولة حديثة، تتسم بالكفاءة والشرعية في أدائها الإستراتيجي؛ دولة مُعزِزة للتنمية وضامنة للمصلحة العامة.

إصلاح تنظيم الإدارة العمومية:

يعتمد إصلاح تنظيم الإدارة الذي يهدف إلى إضفاء الفعالي والنجاعة على عمل السلطات العمومية، على المحاور الآتية:

- إعادة تنظيم وتأهيل وعصرنة المصالح الرئيسية للدولة والإدارات المركزية والمؤسسات العامة، من أجل تكييفها مع متطلبات الكفاءة والنجاعة. وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال توحيد معايير الهياكل واعتماد تسلسلها الهرمي وتنسيق مهام كل هيئة وفقا لمخطط توجيهي ملائم للتنظيم والعصرنة.
- إعادة تأهيل أجهزة دعم الحوكمة، ولاسيما منها سلطات الضبط، من خلال تعزيز استقلاليتها وتزويدها بالوسائل اللازمة لتأدية مهامها.
- تحديد أفضل لصلاحيات واختصاصات الدولة والجماعات المحلية، سيتم وفق مقاربة تكاملية.
- إعادة تحديد دور كل مستوى إقليمي، (البلدية، الدائرة، المقاطعة الإدارية).
- إعادة تنظيم الشبكة اللامركزية للدولة بما يستجيب بشكل أفضل لأولويات الحكومة.
- مراجعة عميقة لقانون البلدية والولاية، تعتمد على تعميق اللامركزية وتعزيز صلاحيات الجماعات المحلية ومواردها.
- الإنشاء الفعلي للولايات الجديدة المستحدثة.
- وضع تقسيم إداري جديد يهدف إلى تغيير الهيكل الإقليمي للبلاد، من خلال إنشاء بلديات جديدة، من أجل التكفل بشكل أفضل باحتياجات المواطنين والاستجابة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها البلاد.
- وضع تنظيم إداري ملائم للعاصمة والمدن الرئيسية في البلاد، من شأنه ضمان الإدارة الفعالة والعصرية لمدننا الكبرى.

إصلاح أنماط تسيير الإدارة العمومية.

فيما يتعلق بإصلاح أنماط تسيير الإدارة العمومية، سيتم تنفيذ ذلك وفق المسعى والمبادئ الآتية:

- محاربة التبذير الناجم عن مقاربة ريعية للتنمية.
- إعادة توجيه الموارد العمومية نحو تلبية الحاجيات الضرورية للمواطن.
- تقليص نفقات الدولة قصد استعادة الثقة التي فقدها المواطن في مؤسساته.
- ترشيد النفقات من خلال تشجيع تجميع الوسائل لمزيد من النجاعة.
- ترقية وتطوير تسيير عمومي قادر على التكيف مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية.
- تثمين استقلالية المسيرين والإدارات.
- تأهيل المورد البشري من خلال تكييف جهاز التكوين وتخصيص الموارد المالية الضرورية وإعادة النظر في البرامج والطرق البيداغوجية وتكييفها مع متطلبات العصرنة.
- ورقمنة وإزالة الطابع المادي لمختلف الخدمات العمومية.

ففي إطار الصعوبات المالية، لا بد من تقييم استعمال كل دينار تنفقه ميزانية الدولة. ولهذا السبب، ستعمل الحكومة على إرساء حوكمة مناسبة وجديدة لتقييم مستقل للمشاريع والسياسات العمومية، ومبنية على استشارة المستفيدين من المشاريع والسياسات والمؤسسات العمومية الأخرى والمنتخبين والشركاء الاجتماعيين، حيث ستؤخذ نتائجها بعين الاعتبار من أجل تصحيح هذه السياسات وتطويرها.

2. الممارسة الكاملة للحقوق والحريات.

في إطار تعزيز دولة القانون وإرساء الجمهورية الجديدة، ستقوم الحكومة بمراجعة مجموعة من النصوص التشريعية قصد ترسيخ الحقوق والحريات على ضوء الترتيبات الجديدة التي ينص عليها الدستور القادم.

1.2. حرية الاجتماع والتظاهر السلمي.

يشكل الاجتماع والتظاهر السلمي القواعد الرئيسية لتعزيز وتدعيم الحريات الديمقراطية التي ستتوج مسار الإصلاحات السياسية العميقة الذي شرع فيه منذ انتخاب رئيس الجمهورية.

وفي هذا الإطار، ستعيد الحكومة النظر، بشكل معمق، في الترتيبات القانونية التي تؤطر هذا الحق من خلال تعزيز الضمانات لممارسة حرية التظاهر السلمي كفعل مدني يمارس بعيدا عن كل أشكال العنف، في ظل احترام قوانين الجمهورية.

وسيتم تكييف الإطار القانوني الذي ينظم الاجتماعات العامة التي ستخضع مستقبلا إلى نظام التصريح، وذلك اعتبارا للتطورات السياسية والاجتماعية التي شهدها بلدنا.

2.2. إقامة مجتمع مدني حر ومسؤول.

ستساهم الحكومة بعزم في إرساء مجتمع مدني حر وديناميكي قادر على القيام بدوره كاملا كسلطة مضادة وكمقيّم للعمل العمومي خدمة للمواطن بصفة حصرية.

ولكي يتسنى ذلك، تنوي الحكومة، على ضوء مراجعة الدستور، الشروع في مراجعة القانون المتعلق بالجمعيات والتشجيع على بروز مجتمع مدني حر ومسؤول.

وسترتكز إعادة النظر هذه التي تهدف إلى تعزيز دور الجمعيات ومساهمتها في مسار تنمية البلاد وتسيير الشؤون العامة، أساساً على:

- تكريس مبدأ التصريح عند تشكيل الجمعيات.
- اعتماد آليات جديدة شفافة وفعّالة للتمويل.
- تعزيز الشراكة بين الهيئات العمومية والحركة الجمعوية لاسيما في المجالات المتعلقة بالمنفعة العامة.
- ترقية مكانة الشباب والمرأة في الحياة الجمعوية.

وتعتزم الحكومة، من خلال هذه المقاربة الجديدة، إقامة ديمقراطية تشاركية حقيقية وفعالة، حيث يكون المواطن، من خلال الحركة الجمعوية، الفاعل الحقيقي للنشاط العام وغايته.

3.2. تعزيز الحوار والتشاور:

تلتزم الحكومة، انطلاقا من تمسكها الراسخ بقيم الحوار والوفاء بالالتزامات المعلنة أمام الشعب، بإرساء التشاور مع مختلف الشركاء الاجتماعيين كوسيلة أساسية للحوكمة.

وسيجري الحوار والتشاور مع كافة الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين في إطار المشاركة والشراكة. ففي هذا الإطار، سيتم عرض ومناقشة أهم المسائل الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، بكل صراحة وشفافية، ضمن روح تسودها الشراكة والتعاون والتفهّم.

ووعياً منها بأن التهدئة والاستقرار يشكلان شرطين مسبقين لتحقيق المشروع الطموح للتجديد الذي شرع فيه رئيس الجمهورية، ستسخّر الحكومة كل جهودها لكي توفر له الظروف الملائمة من أجل الإسراع في تجسيده وإنجاحه.

إن الحكومة التي تحدوها إرادة حازمة بوضع بلدنا على نهج التنمية المستدامة، ستكون بحاجة إلى دعم كل الجزائريين الفاعلين لبناء الجزائر الجديدة ومشاركة كل أولئك الذين يصنعون ثراء مجتمعنا وتنوّعه.

وتلتزم الحكومة، في إطار الحوار والتشاور، بإعادة الاعتبار للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لتمكينه من أداء دوره كهيئة استشارية للحكومة، بما يتيح إطارا ملائما لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقييمها.

4.2. ترقية المرأة وتحقيق استقلاليتها:

ستسهر الحكومة على توفير كل الظروف التي من شأنها أن تمكن المرأة الجزائرية من تبوأ مكانتها في الساحة السياسية، بغض النظر عن نظام الحصص. وفي هذا الإطار، ستعمل على تشجيع ترقية المرأة لتقلد مناصب المسؤولية في مؤسسات الدولة والإدارات العمومية.

وأمام التبعية، والهشاشة، والعنف، والتحرش والاستغلال التي تقع ضحية لها فئة معينة من النساء، فإن الحكومة عازمة على وضع آليات من شأنها حماية المرأة وتمكينها من استقلاليتها، ولاسيما:

- الوقاية من كل أشكال العنف إزاء المرأة ومحاربته، ووضع حد لإفلات مرتكبي هذه الأفعال من العقاب.
- إنشاء مصالح نفسية واجتماعية مخصصة للنساء المعرضات للخطر وضمان مرافقة مالية من أجل إعادة إدماجهن في المجتمع.
- ضمان الاستقلالية المالية للمرأة، من خلال تيسير وتبسيط استفادتها من التحفيزات العمومية في مجال استحداث مناصب شغل و/أو نشاطات اقتصادية.
- تسهيل وضمان الاستفادة من نظام التأمين والضمان الاجتماعي.

وفي السياق ذاته، ستعمل الحكومة على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في شتى الميادين.

5.2. تنفيذ مخطط وطني لترقية الشباب:

تشكل ترقية الشباب إحدى الأولويات الكبرى للعهدة الرئاسية ورزنامة عمل الحكومة، وستكون موضوع مخطط وطني خماسي 2020 ـ 2024، على أساس مقاربة شاملة قائمة على الشراكة.

وسيتم تجسيد إشراك الشباب في مسار تنمية البلاد بصفتهم قوة اجتماعية كامنة، من خلال انتهاج سياسة وطنية مبتكرة وشاملة ومتعددة القطاعات، تتكفل بانشغالات الشباب وتطلعاتهم. ويتمثل هدفها في جعل الشباب فاعلا وشريكا كاملا في مسار بناء الجمهورية الجديدة ومستفيدا من ذلك.

وبهذا الشأن ستعمل الحكومة على تقليص الفوارق الناجمة عن مختلف الأجهزة المؤسساتية وتوحيد الجهود المبذولة وتظافرها في فائدة الشباب، من أجل إضفاء مزيد من النجاعة على السياسات العمومية المتعلقة بترقية الشباب.

كما ستسهر الحكومة، من خلال تصحيح أنظمتها البيداغوجية، على ترقية روح المواطنة لدى الشباب، وتحقيق استقلاليتهم ومنحهم حرية أكبر في المجال العلمي والتكنولوجي والثقافي والفني.

إنّ تصميم مخطط وطني لترقية الشباب الذي لا يمكن أن يتم دون مشاركة فعلية للشباب باعتبارهم فاعلا رئيسيا، ستعتمد مقاربة مبينة على تشخيص موضوعي للشباب من خلال تنظيم فضاءات استشارية على المستوى المحلي، قصد تبني هؤلاء للسياسة الجديدة للشباب.

وبهذا الصدد، سيتم وضع إطار ملائم للتشاور يضم كل القطاعات والفاعلين المعنيين بقضايا الشباب، من أجل اقتراح تدابير ملموسة ترمي إلى إصلاح معمق للنشاط العمومي الموجه للشباب، مع الاعتماد خصوصا على المحاور الاستراتيجية المتمثلة في: المواطنة والانخراط في الحياة العامة، والتكوين، والتشغيل، والمقاولاتية، والاستفادة من السكن، والرياضة والثقافة والتسلية والتكنولوجيا والرقمنة.

إن تنصيب المجلس الأعلى للشباب الذي سيكون بمثابة منبر للشباب الجزائري، وشريكا ومحاورًا مفضلا للسلطات العمومية، وأداة فعالة للإسهام الفعلي في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد، سيعزّز، بشكل حاسم، الاستراتيجية الوطنية الجديدة المعتمدة لتمكين الشباب من أداء الدور المنوط به بكل حرية وترقيته، مع التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص.

أما فيما يخص مختلف الدعائم البيداغوجية المتمثلة خصوصا في مؤسسات الشباب والرياضة الجوارية، فسيتم اتخاذ تدابير استعجالية لفائدتها من حيث مراجعة وعصرنة نمط التسيير ومضامين البرامج وكذا تعزيز تأطيرها البيداغوجي وتأهيله. وستعتمد إعادة تفعيل هذه المؤسسات على الشراكة مع الحركة الجمعوية للشباب.

ويجب أن تتوخى مختلف البرامج البيداغوجية تعزيز المواطنة والتماسك الوطني، لاسيما في المخيمات الصيفية لفائدة شباب الجنوب والمناطق المحرومة وتيسير حركة واحتكاك الشباب من مختلف ولايات البلاد وترقية التطوع وسياحة الشباب وانفتاح الشباب على العالم وتمكينهم من الإطلاع على التطورات لحاصلة في العالم. كما يجب أن تتكفل هذه البرامج بالانشغالات المتعلقة بالوقاية من الآفات الاجتماعية ومحاربتها.

ومن شأن هذه الأعمال أن تساهم كلها في تهيئة الشباب لاستلام المشعل وتحمّل مسؤولياته على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

3. عدالة مستقلة وعصرية:

يندرج مخطط عمل الحكومة في صميم البرنامج الرئاسي الذي يكرس استقلالية القضاء في صلب أولوياته.

وتأكيدا على هذا الالتزام القوي ووفقا للمراجعة المقبلة للدستور، ستقوم الحكومة بالتعديلات الملائمة للترسانة التشريعية التي ترمي، على الخصوص، إلى تعزيز حق الدفاع وضمان احترام مبدأ نسبية العقوبات وتحديد اللجوء إلى الحبس المؤقت غير المبرّر والوقاية من الأخطاء القضائية.

ويتعلق الأمر أساسا، بما يلي:

1.3. تعزيز استقلالية القضاء:

إن مراجعة القانون الأساسي للقضاء والقانون الذي يحكم المجلس الأعلى للقضاء وكذا ميثاق أخلاقيات مهنة القاضي ووظيفة التفتيش، تهدف إلى تكريس استقلالية القضاء وأخلقة العمل القضائي.

وعليه، سيتم وضع آليات من أجل حماية استقلالية القاضي ونزاهته، مع تثمين وضعه الاجتماعي. كما ستتم مراجعة نظام توظيف القضاة وتكوينهم من أجل ضمان حماية أمثل للمجتمع والمحافظة على الحقوق والحريات.

2.3. تحسين نوعية الحكم القضائي:

فضلا عن تأكيد قرينة البراءة والطابع الاستثنائي للتوقيف المؤقت من خلال وضع قواعد جديدة وإجراءات للمراقبة، سيتم إدراج أحكام تسمح بتكييف تشريعنا مع تطور الدعاوى والأنواع الجديدة للإجرام، من خلال:

- مراجعة إجراءات المثول الفوري، التي انجرت عنها زيادة نسبة التوقيف المؤقت، حتى تتعايش مع إجراء حالة التلبس الذي سيعاد إدراجه.
- إدخال أساليب جديدة للفصل في الدعاوى في المسائل الجنائية مثل الإقرار بالذنب، وتوسيع نطاق الأمر الجنائي ليشمل جميع المخالفات، وتعميم المصالحة في القانون المتعلق بجرائم الصرف وحركة رؤوس الأموال، وكذلك الوساطة خارج النطاق القضائي في المسائل المدنية.
- مراجعة بعض الأحكام التي تسيِّر المحاكم ذات الاختصاص الإقليمي الموسع، مما يسمح بالاعتماد على الكفاءة في إدارة التحقيقات.
- تمديد التدابير العقابية التشريعية بالنسبة لبعض الجرائم من أجل توفير استجابة جنائية أسرع وبالتالي إضفاء فعالية أكثر على الإجراء.
- مراجعة أحكام الطعن بالنقض في قرارات غرفة الاتهام التي تأمر بالإحالة إلى محكمة الجنايات، من أجل تحسين احترام قرينة البراءة والحد من حالات التوقيف المؤقت.
- مراجعة الأحكام المتعلقة بمحكمة الجنايات فيما يخص تشكيلتها وطبيعة قراراتها وطرق إخطارها، قصد جعلها أكثر فعالية.
- مراجعة إجراءات التبليغ في المسائل الجنائية.
- تعميم التحادث بواسطة الفيديو خلال الإجراءات القضائية.
- تكييف تقسيم الجهات القضائية الإدارية واعتماد لامركزية التسيير الإداري والمالي وكذا إدراج وظيفة المدقق المالي.
- تعزيز دور المحكمة العليا ومجلس الدولة في مسائل توحيد ونشر الاجتهاد القضائي.
- تعميم اللجوء إلى الأحكام البديلة للحبس، لاسيما العمل للمنفعة العامة.

3.3. تيسير التقاضي:

فضلاً عن تعميم رقمنة مختلف مراحل معالجة الملف القضائي، تعتزم الحكومة توسيع الخدمات الإلكترونية والإعلام عن بُعد وإلغاء إجراءات إيداع مختلف الملفات لفائدة المتقاضين، بما في ذلك جاليتنا المقيمة في الخارج، في إطار مسعى يرمي إلى ضمان الرقمنة الشاملة و إلغاء الدعامة الورقية تدريجياً.

ومن أجل ترسيخ مبدأ المساواة أمام القضاء، سيتم كذلك إلغاء الزامية اللجوء إلى المحامي في بعض المنازعات، ولاسيما لفائدة المتقاضين غير المستأنفين.

4.3 تحسين أداء النظام العقابي:

وفي هذا الإطار، ستشرع الحكومة في:

- مراجعة قانون تنظيم السجون من خلال إضفاء المزيد من الطابع الفردي على العقوبة وإعادة النظر في نظام تخفيض العقوبة من أجل تشجيع الانضباط وترقية الإدماج الاجتماعي.
- إدخال نظام المراقبة الإلكترونية (السوار الإلكتروني) كعقوبة بديلة عن السجن.
- تعزيز أسلاك مستخدمي إدارة السجون وأنسنة ظروف الحبس.

4. ضمان أمن الأشخاص والممتلكات:

انطلاقا من كونه حجر الزاوية لبناء دولة القانون، فقد وُضع أمن الأشخاص والممتلكات في صميم عمل الحكومة، التي تعتزم تدعيم الوسائل البشرية والمادية لمصالح الأمن من أجل التصدي لكل محاولات المساس بحقوق الأشخاص والمجتمع.

وستعكف على تعزيز مكافحة الجريمة بكل أشكالها (تبييض الأموال، الجريمة المنظمة، الجريمة السيبرانية، الاتجار بالمخدرات...)، من خلال:

- عصرنة وسائل وأساليب مكافحة الجريمة؛
- تغطية أمنية أفضل عبر كامل التراب الوطني بشبكة متكيفة؛
- تدعيم تكوين الموارد البشرية بما يستجيب لأهداف الاحترافية؛
- العمل الاستباقي والوقاية من المخاطر والتهديدات؛
- تكييف المناهج مع الأشكال الجديدة للجريمة الناشئة، ولاسيما الجريمة السيبرانية؛
- تعزيز التنسيق بين المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الأشخاص والممتلكات.

فضلا عن ذلك، ستضع الحكومة سياسة جديدة للوقاية ومكافحة اللاأمن عبر الطرق، ستركز على إدخال فعلي لنظام رخصة السياقة بالنقاط، والاستعمال المعمم لجهاز قياس السرعة والمسافة، وتشديد شروط الحصول على رخص السياقة بالنسبة لسيارات النقل العمومي للبضائع والمسافرين، وكذا تكثيف أعمال التكوين والتحسيس.

أخيرا، وعلاوة على تعزيز تعدادات ووسائل الحماية المدنية، من أجل تغطية عملياتية أفضل للتراب الوطني أمام الأخطار والكوارث، سيتم القيام بترقية وتعميم ثقافة الوقاية من المخاطر لدى المواطن.

5. تكريس حرية الصحافة ووسائل الإعلام:

في ظل هذه المحطة التاريخية الاستثنائية الجديدة التي تشهدها بلادنا، وهي مرحلة تحوّل حاسم نحو بناء جمهورية جديدة، يعد الاتصال بطبيعة الحال، تحديا كبيرا يتعين رفعه؛ خصوصا وأن الأمر بات يتعلق بترقية الإصلاحات الدستورية المؤسساتية والسياسات العمومية، وهي ورشات كبرى للجمهورية الجديدة التي يعمل رئيس الجمهورية على إقامتها، منذ انتخابه يوم 12 ديسمبر 2019.

إن الرقمنة المتنامية في مجال إنتاج المعلومات وإيصالها ولاسيما عبر شبكات التواصل الاجتماعي، جعلت المناهج التقليدية للإعلام والاتصال، على مستوى الهيئات والمؤسسات وعلى مستوى المجتمع كله، أمرا تجاوزه الزمن، وبالتالي، يتعين حتما الاستجابة لمتطلبات الرقمنة من خلال إحداث ثورة في أنماط التفكير ومناهج الإعلام والاتصال.

ومن أجل الاستجابة اليوم، بذكاء ومنهجية، للاحتياجات الملحة للرقمنة، ستشرع الحكومة في إصلاحات واسعة قصد توسيع مجال حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الاتصال، بشكل أمثل ويعد فضاء الحريات توسيعا لدائرة الفرص؛ حيث تمارس هذه الحريات دون قيود وفي كنف الطمأنينة، بعيدا عن مختلف أشكال المساس بهذه الحريات، الناجمة عن التطور الهائل للانترنت واتساع نطاق شبكات التواصل الاجتماعي.

إن التجاوزات وغيرها من مظاهر الانتهاك والمساس بالأشخاص والشخصيات المعنوية، لاسيما سهولة التشهير وبث أخبار كاذبة على نطاق واسع، تحتم علينا تحديد قواعد واضحة وفعالة تؤطر بقوة القانون الواجب الأخلاقي الذي يملي تقديم معلومات يمكن التحقق من صحتها، ومصدرها، وموثوقيتها ومصداقيتها.

ويقتضي التحول العميق لقطاع الإعلام والاتصال من الحكومة الشروع في سلسلة من الإصلاحات الكبرى والشاملة والمنسقة. فالأمر يتعلق إذن بالقيام خصوصا بمراجعة جوهرية للقانون المتعلق بالإعلام وبالسمعي البصري ،مع حمل، على الخصوص، القنوات التلفزيونية التي تبث برامجها من الخارج على الامتثال للقانون الجزائري وتشجيع إنشاء قنوات إذاعية في الفضاء الهرتزي وعبر شبكة الانترنت.

كما سيتم تحديد أطر قانونية للإشهار، وسبر الآراء والصحافة الرقمية، والتشجيع على تطوير صحافة جوارية قريبة من واقع المناطق وسكانها.

كما ستتم مساعدة الفاعلين في قطاع الإعلام والاتصال على تنظيم نشاطهم ضمن إطار جمعيات للدفاع عن مصالحهم ونقابات مهنية وإخضاع الممارسة الحرة للنشاط الإعلامي لأخلاقيات المهنة التي سيتم الدفاع عنها في أطر منظمة.

6. ترسيخ مكونات الهوية والذاكرة الوطنيتين، وترقيتها وحمايتها:

إن الحكومة اقتناعا منها بأن الإعتراف بكامل تراثنا الثقافي واللغوي لشعبنا يحافظ ويعزز الوحدة الوطنية، قد أدرجت ضمن مخطط عملها محورا ذا أولوية ويصب في هذا الاتجاه، من خلال ترسيخ وترقية وحماية مكونات الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية وتوطيد ارتباط شعبنا بتاريخه وثقافة أسلافه العريقة.

كما إن الأفضلية التي توليها الحكومة لترسيخ مكونات الهوية الوطنية سوف تكون جنبا إلى جنب مع ترقية قيم الاعتدال والتسامح والحوار والتفتح على الثقافات والحضارات الإنسانية وعلى اللغات الحية.

من جهة أخرى، وأمام تصاعد الخطاب المحرض على الكراهية والفتنة، الذي يشكل خطرا حقيقيا على الوحدة الوطنية، فقد أدرجت الحكومة، ضمن أولى أولوياتها، المبادرة بمشروع قانون يجرم كل أشكال العنصرية والجهوية والخطاب المحرض على الكراهية.

1.6. تعزيز المرجعية الدينية الوطنية وترقيتها:

تعتزم الحكومة تدعيم قواعد المرجعية الدينية الوطنية وتعزيز أسسها، من خلال ترقية خطاب ديني يطبعه ويميزه الاعتدال والإنسانية والانسجام الاجتماعي والوسطية. كما تعتزم العمل على نشر الثقافة الإسلامية الأصيلة وبث روح التسامح والحوار والمشاركة الاجتماعية والتصدي لكل أشكال التطرف والتمييز والكراهية.

كما ستسهر الحكومة على حماية النشاط الديني من أي انحراف وستعكف على تدعيم شبكة المنشآت الدينية قصد تعزيز مكانة المسجد والمدرسة القرآنية والزاوية والفضاءات الدينية والروحية والثقافية، بهدف تمتين الأسس السليمة للمجتمع الجزائري وتوطيد دور الشبكة الوطنية للهيئات التي تتكفل بتسيير النشاط الديني؛ حيث سيشكل جامع الجزائر الجديد مركزا للإشعاع الروحي والعلمي.

وسيتم العمل على تعزيز مكانة الممارسات الدينية العريقة للمجتمع الجزائري من أجل إحداث تأثير ديني يميزه الاعتدال والتسامح ونشر السلم في إفريقيا وفي بلدان أخرى في العالم.

وأخيرا، ستبذل الحكومة الجهد الضروري من أجل تدعيم سياسة تكوين الأئمة من أجل ضمان تأطير أمثل للشبكة الوطنية للمساجد والمدارس القرآنية. كما سيتم تدعيم مسار التأطير الديني لفائدة الجالية الوطنية المقيمة في الخارج بهدف توطيد العلاقة التي تربطها بالوطن.

2.6. تعزيز العربية والأمازيغية وترقيتهما:

حرصا منها على تعزيز أسس ثقافتنا ونسيج هوية أمتنا الثرية بتنوع روافدها، فإن الحكومة تعتزم ترقية اللغة العربية وتعزيزها، ولاسيما من خلال تعميم استعمالها في الميادين العلمية والتكنولوجية وتدعيم وتعزيز استعمال تمازيغت في المنظومة التربوية.

كما ستعمل على إعطاء الطابع الرسمي للغة الأمازيغية من خلال تدابير ترمي إلى إدماج هذه الأخيرة في مجالات الحياة العمومية ذات الأولوية، وفق مسار يتوخى الشراكة مع كافة الفاعلين في مجال ترقية اللغة والثقافة الأمازيغيتين، الذين سيشركون في المشروع الذي تعتزم الحكومة المبادرة به ضمن مسعى علمي يتميز بالرصانة، بهدف استعادة المراجع الثقافية واللغوية الأمازيغية عبر استعادة أسماء أماكنها العريقة، ولاسيما البلديات والمدن التي ستستعيد تسميتها الأصلية.

وستسهر على ترقية الثقافة الأمازيغية بكل مظاهرها، مثلما ستعمل على إشعاع الثقافة الأمازيغية في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني.

3.6 صون الذاكرة الوطنية:

ستسهر الحكومة على اتخاذ كل التدابير والترتيبات التنظيمية والقانونية والمادية الرامية إلى صون الذاكرة الوطنية وضمان تكفل أمثل بهذه الفئة النبيلة من المجاهدين وذوي الحقوق.

كما ستسهر على تسوية الملفات المتعلقة بمفقودي حرب التحرير الوطني وتعويض ضحايا التجارب النووية واسترجاع الأرشيف الوطني واستعادة جماجم شهداء المقاومة الشعبية ومدفع بابا مرزوق.

وستعمل الحكومة جاهدة على ترقية تدريس التاريخ وتبليغه إلى الأجيال الصاعدة وتكثيف عمليات جمع وتسجيل الشهادات الحية من أجل تصنيفها واستغلالها.

7. علاقة تكاملية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية:

ستعمل الحكومة على تحسين العلاقات الوظيفية بين غرفتي البرلمان وتعزيزها وتكثيف الجهود الرامية إلى ترقية ممارسة النشاط البرلماني، من خلال تعزيز دور البرلمان، وذلك في ظل الاحترام الصارم لمبدأ الفصل بين السلطات والأحكام الدستورية بهدف تعزيز النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية.

وفي هذا الإطار، حددت الحكومة من بين أولوياتها التزام أعضائها الكامل بحضور الأشغال البرلمانية وبالرد على الأسئلة الشفوية والكتابية لأعضاء البرلمان في الآجال المحددة في الدستور. كما تلتزم الحكومة بتقديم بيان السياسة العامة سنويا.

وستعمل الحكومة، من جهة أخرى، على دراسة أي مقترح قانون يبادر به أعضاء البرلمان وتؤكد استعدادها التام لدراسة جدول الأعمال المقترح من قبل المعارضة البرلمانية، طبقا للأحكام الدستورية.

إن العلاقات بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية يجب أن يميزهما الاحترام والثقة المتبادلة، من خلال التزام أعضاء الحكومة باستقبال أعضاء البرلمان قصد الإصغاء لانشغالات مواطني دائرتهم الانتخابية، بهدف التكفل بها، وهو ما يجب أن تلتزم به كذلك السلطات المحلية، مما يعكس مدى احترام السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية.

ويهدف المسعى الذي تعتزم الحكومة انتهاجه، إلى تعزيز روح الحوار والتشاور والتكامل الوظيفي التي ينبغي أن تميز العلاقة بين الحكومة والبرلمان من أجل التكفل بالمشاكل المطروحة على الصعيد الوطني أو المحلي، وهو ما سيساهم في تسريع مسار التنمية الوطنية وتحسين إطار معيشة المواطنين.

وأخيرا، ستسهر الحكومة على تجسيد مشروع إنشاء قناة تلفزيونية برلمانية، بمساهمة البرلمان، وذلك في الإطار الشامل للمسعى الرامي إلى إضفاء مزيد من الشفافية على عمل السلطات العمومية.

***

الفصل الثاني
الإصلاح المالي والتجديد الإقتصادي

1. الإصلاح المالي:

تطمح الحكومة من خلال مخطط عملها، إلى الإصلاح العميق للمنظومة المالية الوطنية في ظرف خاص يتميز بما يأتي:

- ضعف توازنات الميزانية والخزينة، وذلك بسبب تراجع محسوس للإيرادات الجبائية، الذي يكمن مردّه أساساً في التراجع المستمر لأسعار النفط؛
- تراجع الجباية البترولية التي انخفضت إيراداتها من 4054 مليار دينار سنة 2012 إلى 2 669 مليار دينار سنة 2019؛
- ضعف مستوى الجباية العادية التي بالكاد تحقق تغطية ميزانية تسيير الدولة؛
- تقلص قدراتنا المالية أمام الطلب الداخلي المتزايد في مجال الاستثمار والاستهلاك على حدّ سواء؛
- شبكة مصرفية عمومية ضعيفة الأداء تمثل نسبة 90% من الأصول البنكية، موجّهة لتمويل الهياكل الأساسية المتأتية أساسا من الطلب العمومي؛
- تدخل الدولة لفائدة المؤسسات العمومية العاجزة؛
- غياب المؤشرات الواضحة فيما يخص التكلفة الضمنية للميزانية المترتبة على التدابير التحفيزية المتعددة الممنوحة.

وانطلاقا من ذلك، فإن الإصلاح المزمع سيخص تطبيق مبادئ الحكم الراشد في مجال الجباية والميزانية والمالية ويقوم على التسيير الناجح من خلال تحديث ورقمنة المصالح والشفافية والتحكم في المخاطر والتي ستشكل كلها حجر الزاوية للنظام المالي الوطني.

1.1. مراجعة النظام الجبائي:

ستعدّ الحكومة استراتيجية جبائية جديدة على المدى القصير والمتوسط والبعيد ترمي إلى ضمان تنافسية الاقتصاد الوطني والتمويل الملائم للنشاط العمومي والعدالة الاجتماعية.

وستسهر، من جهة أخرى، على ضمان انسجام وتقدير أمثل لمنظومتنا الجبائية، من أجل زيادة الإيرادات الجبائية لاسيما من خلال توسيع النشاط الاقتصادي وليس من خلال رفع مستوى الضرائب.

وفي هذا الصدد، فإن الحكومة تلتزم بمحاربة التهرب الجبائي دون هوادة وذلك بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون، والتي سيتم تشديدها.

وفضلاً عن ذلك، ستسهر الحكومة على الشروع في الإجراءات المناسبة من أجل تحسين بشكل محسوس فعالي تحصيل الضرائب وتقليص تكاليفه. وفي هذا الصدد، ستزود الإدارة الجبائية بالوسائل التي تسمح بمعالجة عمليات التصريح بالضرائب ودفعها عن بعد، كما ستزود هياكلها بالوسائل اللازمة قصد القيام بعمليات تقدير ودراسات الأثر بخصوص الأحكام المقترحة.

وعلاوة على تبسيط الإجراءات الجبائية، ستسهر الحكومة على تحسين تنظيم المصالح الجبائية وتسييرها وعملها، عبر مواصلة جهود التكوين وتثمين الموارد البشرية، من أجل ضمان مراقبة جبائية أحسن للخاضعين للضريبة.

إن تحسين الحوكمة المالية ستتجسد لاسيما من خلال تعزيز الضوابط الأخلاقية فيما يخص القطاع العمومي والخاص على حدٍّ سواء، عبر تدعيم الوقاية ومحاربة الغش المالي بكل أشكاله. وسيتم بهذا الصدد، إيلاء أهمية خاصة لتعزيز الرقابة الداخلية للإدارة الجبائية والجمركية.

ولمحاربة الآفات المالية، سيتم حشد جميع وسائل الدولة من أجل تكثيف محاربة التصريح الكاذب والغش الجبائي وكذا المخالفات الجمركية، خصوصا في محال تضخيم الفواتير وتهريب رؤوس الأموال.

وفي هذا الإطار، ستشهد أجهزة الرقابة، لاسيما المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة، توسيعا لصلاحياتها وتدعيما لوسائلها وذلك من أجل محاربة هذه الآفات. كما سيتم تنصيب هيئة متعددة القطاعات قصد محاربة الغش الجبائي والمالي بشكل فعّال.

ويتعين أن يستجيب الإصلاح الجبائي لضوابط الاستشراف والاستقرار والتنافسية في مجال الجباية من جهة، وديمومة مناصب العمل والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى، من أجل ضمان المساهمة العادلة في تمويل النفقات العمومية لمختلف فئات الخاضعين للضريبة.

وستقوم الحكومة، على الخصوص، بمراجعة مستويات الضريبة على الدخل للأجراء بتكييفها حسب مختلف شرائح الدخل حسب مسعى يهدف إلى بلوغ العدالة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، فإن الدخل الشهري الذي يقل عن 30.000 دينار، سيتم إعفاؤه من الضرائب.

فضلاً عن ذلك، وقصد تشجيع العمل في البيت، فإنه سيُعمد إلى إلغاء الضريبة على مداخيل هذا النوع من النشاطات. وضمن السياق نفسه، ستستفيد النشاطات الحرفية من مزايا جبائية معتبرة. وعموما، فإن أي مشروع إصلاح جبائي يجب أن يشجع على التشغيل ويحرص على تحسين القدرة الشرائية لذوي الدخل الضعيف.

وعملا على تحسين التنافسية وجاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمارات المباشرة الأجنبية، فإن الحكومة ستتخذ سلسلة من التدابير لطمأنة المستثمرين الأجانب المحتملين. ولهذا الغرض، ستدرج الحكومة قواعد جديدة للحوكمة في جميع القطاعات الاقتصادية، تقوم على ما يأتي:

- وضع إجراءات واضحة وشفافة فيما يخص تحويل الأرباح بما يطابق المبادئ والقواعد الدولية؛
- عصرنة النظام الجبائي للملكية الفكرية؛
- عصرنة النظام المطبق على الشركات الرئيسية وفروعها؛
- استقرار الأحكام القانونية التي تحكم النظام الجبائي المطبق على الاستثمار.

وفي مجال الجباية المباشرة، فإن الحكومة ستضع إجراء موحدا في مجال القرارات الجبائية بهدف تحقيق الشفافية والانسجام والأمن القانوني للمتعاملين.

وبذلك، سوف يتجسد تبسيط النظام الجبائي الذي سيكون في صلب الإصلاح المرتقب، على المدى القصير، في إلغاء الرسوم ذات المردودية الضعيفة من جهة، ومراجعة نظام المزايا الجبائية وشبه الجبائية الذي ترتبت عليه في الماضي انحرافات خطيرة، من جهة أخرى.

وإلى جانب ذلك، ستعكف الحكومة على استحداث ضرائب جديدة تتصل برأس المال والثروة، مع الحرص على الحفاظ على أداة الإنتاج المنشئة للتشغيل والقيمة المضافة، وستسهر على دعم الاستثمارات التي تمكن من التنمية والنمو الاقتصادي الدؤوب، لاسيما منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة.

كما ستضع الحكومة آلية للإعفاء الجبائي من أجل تشجيع المؤسسات على تعزيز تمويلها بمواردها الخاصة. كما ستعزز، من جهة أخرى، تأطير مهنة المستشار الجبائي من باب الحرص على تعزيز المهنيين العاملين في هذا الميدان.

أما فيما يخص الجباية المحلية، فإن مراجعتها ستقوم على تنويع الإيرادات الجبائية المحلية من أجل تزويد الجماعات المحلية بموارد معتبرة من أجل تعزيز المدينية بين المواطنين والجماعات من خلال توفير الخدمات المناسبة على المستوى المحلي. وفي هذا الإطار، سوف يتم على المدى القصير، إلغاء الرسم على النشاط المهني، كما ستتم مراجعة الضريبة العقارية مراجعة عميقة في إطار الإصلاح المرتقب، الذي سوف يحدد من جديد طرق تمويل الجماعات الإقليمية دون المساس بديمومتها.

2.1. اعتماد قواعد جديدة لحوكمة الميزانية:

إن الديناميكية الاقتصادية الجديدة التي تعتزم الحكومة إدراجها، سيتم إرفاقها بسياسة مالية مجدّدة، تعتمد على ترشيد الإنفاق العام وتهدف إلى جعله دعامة لتحفيز النشاط الاقتصادي.

ومن بين الأعمال ذات الأولوية التي يتعين القيام بها في هذا الإطار، استعادة الانضباط وصرامة الميزانية، والتي سوف تنعكس في نهاية المطاف بتكريس أداء النفقات ومواءمتها مع الموارد المالية المتوفرة.

وسيتم ضمان نجاعة الإنفاق العام من خلال إنشاء آليات للمتابعة والتقييم الإقتصادي لكل تدبير يلتمس ميزانية الدولة، في إطار تعميم النظام المعلوماتي والتسيير المالي على جميع الدوائر الوزارية، مما سيعزز إنشاء إطار الإنفاق المتوسط المدى وإطار الميزانية المتوسط المدى اللذين يشكلان أداتين أساسيتين لتطوير مسار ميزانية متعدد السنوات.

كما سيتم ضمان فعالية الإنفاق العام من خلال تنفيذ إصلاح تدريجي وشامل لعمليات الدعم، والتي يبلغ مستواها حاليا حوالي 25% من الناتج الداخلي الخام، من خلال وضع نظام جديد لاستهداف فئات السكان الأكثر هشاشة.

وفيما يتعلق بتوازنات الميزانية، التي تشمل رصيد الميزانية وعجز صندوقي الضمان الاجتماعي والتقاعد، فإن الهدف الذي تتوخاه الحكومة من خلال الإصلاحات المخطط لها، يتمثل في التوصل بحلول سنة 2024، إلى ضمان تمويل ميزانية التسيير بأكملها، انطلاقا من الإيرادات الجبائية العادية وحدها.

وتجدر الإشارة، على سبيل التوضيح، إلى أن الإيرادات المحصلة من الضرائب العادية في سنة 2019 ، والتي بلغت 3110 مليار دينار، لا تمثل سوى 64% من نفقات التسيير.

3.1. عصرنة النظام البنكي والمالي:

سيشهد القطاع البنكي والمالي إصلاحًا هامًا، من أجل عصرنته وتنويع المنتجات المالية، حيث سيتم التركيز أساسًا على تعميم وسائل الدفع الإلكترونية على عملاء البنوك، بهدف التقليل من المعاملات "النقدية".

علاوة على ذلك، ستشهد سنة 2020 إنشاء بنوك متخصصة وصناديق استثمار مخصصة على التوالي، للسكن والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، فضلا عن انتشار بعض البنوك الوطنية في الخارج، من خلال افتتاح وكالات لها.

كما سيتم تشجيع المؤسسات البنكية والتأمينية على تنويع مصادر التمويل من خلال تنشيط سوق القروض وتعميم المنتجات المالية وتطوير سوق السندات.

وسيتم تحفيزها على استخدام الوسائل اللازمة لإدماج مالي واسع النطاق من أجل تشجيع الادخار وتجفيف السيولة المتداولة خارج الدائرة المصرفية وتوجيهها نحو الأنشطة الرسمية.

وبالتالي، سيتم دعم المؤسسات المصرفية والتأمينية من أجل تشجيع الابتكار المالي، وتوزيع المنتجات المالية المبتكرة، بما في ذلك طرح الأوراق المالية في السوق في إطار التمويل البديل مثل "الصكوك" وتطوير شبكات الدفع الإلكتروني.

علاوة على ذلك، فإن البنوك مدعوة إلى تحسين متابعة ديونها وتحصيلها، تحت سلطة ومراقبة بنك الجزائر.

وأخيرًا، ستولى أهمية خاصة لتطوير سوق البورصة، لكي تؤدي دورًا أساسيًا في تمويل المؤسسة وكذا في تنشيط أسواق رؤوس الأموال، وبالتالي في تحسين الكفاءة العامة للنظام المالي وفي تخصيص الموارد المالية.

4.1. تطوير المعلومات الإحصائية ووظيفة الاستشراف:

تعتمد فعالية العمل الاقتصادي للدولة على قدراتها على التنبؤ والتي يتعين أن تعتمد بحد ذاتها،على أداة إحصائية قوية وموثوقة ستستفيد من تعزيز معتبر من حيث الموارد البشرية والمادية.

وفي هذا السياق، تعد عملية الإحصاء العام للسكان والإسكان المقبلة، عنصرًا هامًا للحصول على رؤية أوضح،تدعيماً للأعمال حول آفاق تطور الاقتصاد الجزائري وتحقيق رؤية "الجزائر 2035".

كما يتعين أن تكتسي الوظيفة الإستشرافية والإحصائية دورًا أساسيًا في إعداد الاستراتيجيات المتعلقة بالمالية والميزانية للبلاد، بالنظر إلى طبيعتها العرضية.

وتتمثل الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتعزيز قدرات الدولة وفروعها فيما يخص وسائل دعم القرار، فيما يلي:

- استكمال الدراسة الاستراتيجية بعنوان " رؤية الجزائر 2035"، الموجّهة إلى أن تستعمل كإطار مرجعي أساسي لمختلف القطاعات.
- تطوير نظام وطني للمعلومات الإحصائية والاجتماعية يدمج معايير الشفافية والتحيين وتوثيق البيانات وسيولتها لفائدة الأعوان الاقتصاديين ومؤسسات الدولة.

2. التجديد الاقتصادي:

إن الأعمال التي شُرع فيها فيما يخص المجالات الاقتصادية وكذلك في مجال ترقية الاستثمار في بلادنا،سواء من قبل الدولة أو من طرف المؤسسات، لم يكن لها الأثار المرجوة على نجاعة الاقتصاد بمجمله.

كما أن الأداء الضعيف المسجَل لاسيما فيما يخص القطاعين الصناعي والمنجمي والنمط المتعثر للنمو الاقتصادي في بلادنا، أبعد بكثير من أن يعكس الحاجة الملحَة للتنمية الاقتصادية والإقليمية والتكنولوجية ومن أن يدمج الرهانات الجديدة للتنافسية والتحوّل الاقتصادي،ولاسيما تلك المرتبطة بالتطور المذهل للاقتصاد الرقمي.

ومراعاة لهذه الاحتياجات والرهانات التي تستدعي إيلاء أهمية قصوى من قبل السلطات العمومية، وسعيا منها لمجابهة تحديات إعادة بناء الاقتصاد الوطني، ستقوم الحكومة بتبني سياسة اقتصادية جديدة تتمحور حول الاتجاهات الإستراتيجية الرئيسية الآتية:

- هيكلة الاقتصاد حول القطاعات التي توفر فرص العمل وتشجّع الإدماج وتثمّن على وجه الأولوية جميع موارد البلاد،وتتجه في نهاية المطاف نحو التصدير.
- إنشاء مناخ أعمال شفاف ومنصف،مواتيا للاستثمار وريادة الأعمال.
- وضع نمط جديد للحوكمة الاقتصادية وتسيير المؤسسة.
- إنشاء اقتصاد جديد قائم على الابتكار والتنافسية والجودة والمعرفة.

ومن ثمة، فإن إصلاح الاقتصاد الوطني يتطلب بلا شك تدابير تقويم فعالة حول نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يرتكز على تنمية الموارد الوطنية والإمكانات البشرية.

1.2. تعزيز إطار تطوير المؤسسة:

تشكل المؤسسات موردا اقتصاديًا هامًا للبلاد وتتوفر على قدرات إنتاجية هامة، وبالتالي، فإن الحكومة تعتزم مواصلة وتنشيط برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع قطاعات النشاط.

وحرصاً منها على تطوير ومحو جميع أشكال التمييز المصطنعة التي طبعت العلاقات بين المؤسسات الخاصة والعمومية، ستعمل الحكومة على تبني تفكير اقتصادي لتطوير المؤسسة الجزائرية دون تمييز بين المؤسسات العمومية والخاصة.

وستسعى في هذا الصدد، إلى تشجيع الشراكات بين المؤسسات العمومية والخاصة، في إطار منظم يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية وزيادة استخدام القدرات الإنتاجية المتاحة، إلى أقصى حدّ، في جميع قطاعات النشاط.

كما ستشجع على تعزيز الشراكات مع المستثمرين الأجانب في جميع المجالات، ضمن إطار قانوني مجدّد.

وستهتم الحكومة بتطوير القدرات الوطنية من حيث المعايير ومختبرات الرقابة الصناعية، بهدف تحسين جودة الإنتاج الصناعي والقدرة التنافسية.

كما سيتم السعي إلى تعزيز القطاع العمومي التجاري وضمان فرص نجاحه، من خلال مراجعة النظام القانوني الذي يؤطر تسيير مساهمات الدولة والمؤسسة العمومية والشراكة، لتكييفها مع المتطلبات الجديدة التي تمليها سياسة التجديد الاقتصادي، المقررة من قبل السيد رئيس الجمهورية.

وفي هذا السياق، سيتم إجراء التعديلات الضرورية التي تضمن الاستقلالية الفعلية لقرار المؤسسة العمومية وزيادة المرونة في تسييرها وتفضيل إطار عمل سلس يشجع الشراكة، دون أن يؤثر ذلك على فعالية الإشراف.

وفيما يخص دعم المؤسسات، ستسهر الحكومة على وضع جهاز ملائم لدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، يسمح بتطهير الديون المستحقة للمتعاملين الاقتصاديين لدى فروع الدولة.

2.2. التحسين الجوهري لمناخ الأعمال:

تمثل التنمية الاقتصادية تحديا ورهانا أساسيًا مما يستوجب إدراجها ضمن مسعى شامل لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بشكل عام وللمؤسسة بوجه خاص، من أجل تعزيز وضمان ديمومة المؤسسة في ديناميكية نمو حقيقي، من خلال بروز محيط جذاب.

وبهذا الصدد، ستسهر الحكومة على تجديد واستقرار الإطار القانوني، من أجل تشجيع النشاطات الاستثمارية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بشكل أكبر، كما ستسعى إلى:

- إزالة العراقيل والأعباء البيروقراطية التي لا تزال متجدرة في الميدان على حساب ديناميكية الاستثمار، وذلك من خلال تطوير عمليات الرقابة البعدية.
- تبسيط وتضييق مجال التراخيص المتعلقة بالاستثمار، من خلال تحديد معايير قابلية الاستفادة من مزايا المشاريع الاستثمارية، بكل شفافية.
- تقييم مختلف المزايا التي ينص عليها قانون الاستثمارات، من أجل التحقق من أن الأعباء الجبائية التي تتحملها الدولة تجد انعكاسها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي استحداث مناصب الشغل وتحصيل إيرادات جبائية إضافية مستقبلية، والمساهمة في تقويم ميزان المدفوعات.
- إنشاء شبكة تقييم وتعديل المزايا الممنوحة للمشاريع الاستثمارية.
- الإبقاء على الأنظمة التفاضلية التحفيزية على الاستثمار المقررة لفائدة المشاريع التي سيتم إنجازها في ولايات الهضاب العليا والجنوب.

3.2. ترشيد الانتشار الاقليمي للتنمية الصناعية واستغلال العقار الاقتصادي:

إن الاستجابة للطلب الكبير على العقار الصناعي تستلزم ترشيد وتكثيف توزيع الأنشطة الإنتاجية عبر كامل التراب الوطني، لضمان انتشار التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء البلاد.

ولهذا الغرض، ستعمل الحكومة على الحيلولة دون التمركز الساحلي للأنشطة الاقتصادية، من خلال وضع خريطة وطنية لفرص الاستثمار وفتح فضاءات جديدة لإنتاج العقار الاقتصادي، لاسيما في الهضاب العليا والجنوب.

كما ستعمل الحكومة على:

- تحسين تسيير العقار الصناعي، من خلال تكثيف مكافحة ظاهرة عدم استغلال الأراضي الممنوحة للإستثمار.
- التعجيل بوضع المناطق الصناعية الجديدة حيز الخدمة، مع إعطاء الأولوية لإنجاز تلك المشيّدة في المناطق التي تشهد عجزا كبيرا من حيث العقار.
- تهيئة مناطق نشاط اقتصادي جديدة وتزويدها بالمرافق اللازمة.
- إشراك المتعاملين الاقتصاديين في إعادة تأهيل المناطق الصناعية قيد النشاط.

وعلى أي حال، سيكون إنشاء وتسيير المناطق الصناعية محل مسعى جديد، من خلال وضع إطار مؤسسي وقانوني جديد يعيد تحديد أدوار جميع الأطراف المعنية. وفي هذا الإطار، ستسهر الحكومة على التصدي بصرامة وقمع المحاولات الرامية إلى تحويل الملك العقاري الاقتصادي عن غايته، أو تجميده بدون وجه حق، دون إنجاز الاستثمارات المعلنة.

4.2. التطوير الاستراتيجي للشعب الصناعية والمنجمية:

وسيتعلق الأمر بوضع إطار قانوني متناسق لتشجيع الاستثمار المنتج لا سيما فيما يخص:

- الصناعات الزراعية الغذائية ،
- الإلكترونيات والأجهزة الكهرونزلية،
- صناعات مواد البناء،
- الصناعات الميكانيكية،
- الصناعة الصيدلانية،
- الصناعات الكيميائية،
- صناعات النسيج والجلد.

وسيتم بذل المزيد من الجهود لا سيما لتطوير صناعات تحويل المواد الأولية، خاصة في مجالات: الصناعات الزراعية الغذائية والحديد والصلب، وتحول المحروقات، بمساهمة المستثمرين المحليين والأجانب، وستسمح هذه الجهود التي ستنعكس بقيمة مضافة عالية في التثمين المحلي للموارد الفلاحية والمنجمية والمعدنية، بتطوير شعب أخرى للصناعة المحلية.

فضلا عن ذلك، ستهتم الحكومة بمراجعة النصوص التنظيمية التي تحكم نظام «CKD» من أجل رفع معدل الاندماج الوطني ضمن أنشطة التركيب والتجميع في الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، وكذا ترقية شعب المناولة في مجالات هذا النشاط.

ولهذا الغرض، ستستفيد الاستثمارات في العمليات الصناعية لأنشطة المناولة، من إطار تحفيزي في الحصول على العقار والتمويل وكذلك من نظام جبائي تفاضلي، كما سيتم تحديد المنتجات المؤهلة للإدماج الوطني والتي ستستفيد منها الآليات والأدوات اللازمة لتطويرها وترقيتها.

ستحرص الحكومة على وضع الشروط المطلوبة لتثمين المورد الاقتصادي المنجمي الهام الذي تتوفر عليه البلاد. وسيتم تنفيذ برامج استكشاف ودراسات القدرات المنجمية، في كل مناطق البلاد، إلى جانب تجسيد مشاريع الشراكات الكبرى التي يجري إنضاجها، لا سيما من أجل:

- تثمين قدرات الفوسفات المدمج وإنتاج مختلف أنواع الأسمدة، من أجل تلبية حاجيات السوق الوطنية ودعم الصادرات؛
- تكثيف الإنتاج الوطني للحديد والذهب والرصاص والزنك والرخام والحجارة الزخرفية؛
- العمل على التعجيل بالدراسات من أجل استغلال مناجم الحديد لغار جبيلات ومشري عبد العزيز بولاية تندوف؛
- تطوير واستغلال منجم الرصاص والزنك لوادي أميزور ببجاية؛
- وضع برامج تنموية تتلاءم مع المناطق الحدودية والمناطق النائية التي تزخر بإمكانات عالية للتعدين، من خلال تشجيع الاستغلال الحرفي للذهب في منطقة الهقار/تمنراست وايليزي وتطوير عروق الذهب المكتشفة، والتي لا يمكن القيام بتثمينها صناعيا.

وستسهر الحكومة، من ناحية أخرى، على:

- تنويع مصادر التمويل من خلال توسيع مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي؛
- تشجيع الشراكات لاسيما التكنولوجية في نشاطات الاستغلال المنجمي لاسيما الباطني.
- إنشاء وكالة للرقابة التنظيمية للقطاع المنجمي من أجل تسيير أفضل للنشاطات المنجمية.

5.2. تعزيز القدرات المؤسساتية في مجال التطوير الصناعي والمنجمي:

وسيتعلق الأمر بإجراء دراسة معمقة لوضعية الشّعب الصناعية على أساس مسعى وتشخيص استراتيجي، من خلال مقاربة من حيث الأنظمة والشعب، قصد تحديد العقبات التي تعيق التطوير الصناعي لهذه الشعب، وكذا العراقيل الملحة التي تكبح الانفتاح على الأسواق الخارجية. كما سيتعلق الأمر بتقييم النضج التكنولوجي والتنظيمي والرقمي للمؤسسات الصناعية ومراجعة آليات التمويل العمومي للصناعة والمناجم والابتكار.

فضلا عن ذلك، ستضع الحكومة إطارًا وطنيًا تشاوريًا حول التطوير الصناعي والمنجمي، لاسيما من خلال إعادة تأهيل المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وستعمل على توعية مجمل الفاعلين بالرهانات والتحديات، وعلى توفير مناخ حقيقي من الثقة.

6.2. تثمين الإنتاج الوطني:

تعتمد ترقية الإنتاج الوطني على مطلب حيوي يتمثل في استعادة توازن ميزان المدفوعات، على أسس ثابتة، من خلال تقليص الواردات غير المنتجة وترقية الصادرات خارج المحروقات.

وبهذا الصدد، ستتولى الحكومة وضع الآليات القانونية التي تلزم المتعاملين العموميين والخواص ومجمل مسيّري الميزانية العمومية والآمرين بصرفها، إلى اللجوء في إطار طلباتهم، إلى السلع والخدمات المنتجة محليًا. وسيتم تجسيد هذا الالتزامات في دفاتر الأعباء المتعلقة بالصفقات العمومية.

كما ستواصل الحكومة مسعاها الطوعي لضبط وتقليص الواردات، من خلال حماية المنتجات التي يمكن تلبية الطلب عليها عن طريق الإنتاج المحلي.

7.2. ترشيد الواردات وترقية الصادرات:

لقد شهدت السياسة التجارية الوطنية حتى الآن اختلالات في تأطير التجارة الخارجية، وفشل يعزى إلى العجز المزمن في الميزان التجاري، بسبب الارتفاع الكبير لفاتورة الواردات، وضعف الصادرات خارج المحروقات.

ومن أجل تقويم هذا الوضع، الذي يضر بشدة بالاقتصاد الوطني، سيتم توجيه تدخل الحكومة نحو التنفيذ العاجل لسياسة تجارية جديدة، ستترتكز على محورين رئيسيين؛ ترقية الصادرات وترشيد الواردات، دون أن يؤثر ذلك، على تلبية احتياجات المواطنين.

كما تهدف هذه السياسية إلى استبدال الواردات بالإنتاج الوطني المتنوع، وترقية الصادرات والقضاء على ظاهرة تضخيم فاتورة الاستيراد، وأخيراً، إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

فضلا عن ذلك، تلتزم الحكومة التزاماً راسخاً بتشجيع الصادرات خارج المحروقات ومرافقة ترقيتها، من خلال تقديم الدعم اللازم للمتعاملين الاقتصاديين لتحسين قدرتهم التنافسية وإنشاء اتحادات التصدير حسب الضرورة.

ويجب أن تنعكس ترقية الصادرات بتدابير تحسين مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم وتؤطر فعل التصدير، بما في ذلك المقايضة، تقوم على أساس مقاربة لتبسيط الإجراءات وتحسينها.

إن عمليات إنجاز مناطق حرة على مستوى ولايات الحدود الجنوبية، وإنشاء منصات لوجستيكية مخصصة للتصدير، ووضع تدابير تحفيزية تخص المناطق الاقتصادية الخاصة وإنشاء مراكز كبرى للمعارض، سيرافقها تعزيز إطار دعم التصدير، ولاسيما إعادة بعث نشاطات المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات وتعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية، لصالح المؤسسات المُصدّرة.

من جهة أخرى، تعتزم الحكومة الشروع في عمليتي تقييم ومراجعة عميقتين لاتفاقات التبادل الحرّ القائمة. وبهذا الصدد، سيتم القيام بما يأتي:

- تحديد معايير إبرام الاتفاقات التجارية الجديدة التفاضلية.
- تقييم الاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية (اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر والاتفاق التفاضلي مع تونس).
- إتمام الانضمام إلى منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية (ZLECAF).
- إعادة بعث مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC).
- وتجسيد الاستراتيجية الوطنية للصادرات.

8.2. تطهير المجال التجاري:

تعتزم الحكومة تركيز جهودها في هذا المجال للسنوات الخمسة (05) القادمة حول محورين أساسيين هما:

تنظيم وتأطير التجارة الداخلية، حيث تتمثل أهدافه الرئيسية في محاربة التجارة الموازية وتطهير السوق وأخلقة النشاط التجاري وتكثيف التجهيزات التجارية ورقمنة القطاع التجاري وتطوير التجارة الالكترونية ومراجعة الأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنشاطات التجارية وتعزيز الحوار والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين والمهنيين.

وفي هذا الإطار، ستعتمد الحكومة التدابير ذات الأولوية الآتية:

- تكثيف الحملة الوطنية لمكافحة التبذير.
- القضاء على التجارة الموازية وإدماج المتدخلين في النسيج التجاري القانوني.
- وضع برنامج استعجالي حول استغلال 625 سوقا مغطاة وجوارية غير مستغلة واستكمال إنجاز أسواق الجملة الجهوية.
- إعداد مخطط توجيهي وطني لإقامة التجهيزات التجارية.
- رقمنة العمليات والربط مع القطاعات المعنية بالنشاط التجاري وتعميم الدفع الإلكتروني.
- مراجعة الجهاز المتعلق بتسديد تكاليف النقل لولايات الجنوب.

عصرنة أداة الرقابة وتعزيزها، التي تتمثل أهدافها في مراجعة الإستراتيجية الشاملة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش، وتعزيز القدرات التحليلية في القطاع التجاري، ورقمنة إجراءات الرقابة وتعزيز آليات حماية الصحة والسلامة ومصالح المستهلك. وفي هذا الصدد، سيتم تنفيذ الإجراءات الآتية:

- إعداد بنك معطيات الإنتاج الوطني (المنتجات الفلاحية والصناعية والخدمات).
- استكمال العملية المتعلقة بالسجل التجاري الإلكتروني.
- تعزيز احترام المعايير والمواصفات القانونية والتنظيمية التي تحكم المنتجات والخدمات.
- مراجعة الإستراتيجية الوطنية للرقابة الاقتصادية وقمع الغش لاسيما في جوانبها المتعلقة بالعقوبات المطبقة على المخالفين.
- رقمنة إجراءات مراقبة السوق الوطنية و الحدودية.
- تعزيز دور المخبر الوطني للتجارب ووضع 26 مخبرا حيز الخدمة.
- تعزيز دور المخبر الوطني للتجارب وانتشاره، وكذا وضع شبكة وطنية للمخابر في الموانئ والمطارات لمراقبة نوعية المواد الغذائية وغيرها من المواد. وفي هذا الإطار، سيتم وضع استحداث وكالة وطنية للأمن الصحي للأغذية.
- وضع مخطط تكويني يهدف إلى ضمان قدر أكبر من التقنية لأعوان الرقابة.

9.2 الانتقال الطاقوي:

يحتل الانتقال الطاقوي مكانة هامة في عمل الحكومة الذي يرمي، فضلا عن مضاعفة جهود التنقيب وإنتاج المحروقات، إلى تنويع الموارد الطاقوية من خلال تطوير الطاقات المتجددة وترقية الفعالية الطاقوية.

إن هذا الانتقال من شأنه أن يمكن بلادنا من التحرر بشكل تدريجي من التبعية للموارد التقليدية وإطلاق ديناميكية لبروز طاقة خضراء ومستدامة تعتمد على تثمين موارد لا تنضب.

ويتمحور هذا المسعى حول الاعتبارات الآتية:

- المحافظة على الموارد الأحفورية وتثمينها.
- تغيير نمط الإنتاج والاستهلاك الطاقوي.
- التنمية المستدامة وحماية البيئة.
- التحكم في تكاليف إنجاز منشآت الطاقات المتجددة.

فيما يخص تطوير الطاقات المتجددة:

مع مراعاة القدرات الموجودة وكذا قدرات شبكتنا الوطنية لنقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، لامتصاص الطاقة المتجددة، سيتم وضع برنامج لتطوير الطاقات المتجددة، بقدرة 15.000 ميغاواط، في آفاق سنة 2035، منها 4.000 ميغاواط، بحلول سنة 2024.

إن تحقيق هذه القدرات لن يؤدي فقط إلى توفير ما يقارب 240 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي وبالتالي تجنب انبعاث 200 مليون طن من ثاني أوكسيد الكربون، بل سيسمح أيضا بتطوير فعال لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجمل سلسلة القيمة للمكونات المخصصة للطاقات المتجددة.

إنّ استبدال إنتاج الكهرباء على مستوى جنوب البلاد، من المصدر التقليدي إلى الإنتاج بواسطة الطاقة الشمسية، يشكل بالنسبة للحكومة عملا ذا أولوية في هذا المجال.

وعليه، سيتم التعجيل بتكييف التنظيم المتعلق بتشجيع إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة، بحيث تدرج ضمنه الآليات الملائمة للإنتاج الذاتي للسكنات.

فيما يخص سياسة الفعالية الطاقوية:

ستسمح التدابير الهامة التي تعتزم الحكومة تنفيذها في مجال الفعالية الطاقوية بالحد، بشكل كبير، من التبذير والحفاظ على الموارد الطاقوية للبلاد.

وسوف يرتكز هذا المسعى، الذي سيُشجع في مختلف قطاعات النشاط، على التدابير الآتية:

- تعميم عمليات العزل الحراري في البنايات الجديدة ؛
- إنشاء برنامج وطني لتحويل المركبات إلى غاز البترول المميع (GPL) (ج) وتطوير الغاز الطبيعي المضغوط (GNC) لمركبات النقل الجماعي؛
- تجهيز شبكة الإنارة العمومية والإدارات العمومية بأجهزة إضاءة منخفضة الاستهلاك؛
- وضع إطار تنظيمي يحظر استيراد وإنتاج المعدات كثيفة الاستهلاك للطاقة؛
- توسيع الجهاز المحفز على الاستثمار ليشمل الشُعب التي تتيح توطين نشاطات إنتاج التجهيزات والكونات المخصصة للنجاعة الطاقوية.

وتشكل هذه التدابير استجابة مناسبة لتحدي الحفاظ على الطاقة، مع كل الآثار المفيدة التي ستنجم عنها على الاقتصاد الوطني من حيث خلق فرص العمل والثروة، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة.

في مجال المحروقات:

إلى جنب الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد الوطني في إطار مشروع التجديد الاقتصادي، ستعكف الحكومة، في مجال المحروقات، على تلبية الاحتياجات الوطنية وضمان أمن التموين وكذا تزويد الاقتصاد الوطني بالموارد المالية. وتستلزم هذه المقتضيات:

- مضاعفة جهود التنقيب والاستكشاف، بما في ذلك في مناطق عرض البحر وشمال البلاد قصد الكشف عن احتياطات جديدة من المحروقات.
- الاستغلال الأمثل لمكامن المحروقات، من خلال استعمال مناهج الاسترجاع المدعم، مع ضمان المحافظة على هذه المكامن.
- تعزيز قدرات الإنتاج.

فضلاً عن ذلك، حدّدت الحكومة برنامجاً لتثمين المحروقات، من أجل إرساء صناعة بتروكيماوية وصناعة التكرير، من خلال:

- إطلاق مشاريع مدمجة ذات قيمة مضافة عالية مثل التكسير البخاري للإيثان لصناعة البوليمير والمنتجات المشتقة؛
- تطوير صناعة تحويل الفوسفات؛
- تعزيز قدرات التكرير من أجل تلبية الطلب الوطني على المواد البترولية.

كما سيتم ضمان التموين المستمر للسوق الوطنية بالمواد البترولية، من خلال رفع قدرات تخزين الوقود إلى 30 يوماً مقابل 12 يوماً حالياً.

أما فيما يتعلق بالمحروقات غير التقليدية، فإن الحكومة، فضلا عن تكثيف جهودها لتحديد الإمكانات التي يزخر بها باطن أرضنا، ستشرع في إجراء دراسات مناسبة حول تأثير استغلال هذه الثروة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وستسهر على أن يحافظ استغلالها على صحة المواطن والنظم البيئية وعلى وجه الخصوص، على الموارد المائية.

10.2. فلاحة وصيد بحري عصريين من أجل أمن غذائي أمثل :

بالنسبة للفلاحة:

تعتزم الحكومة تجسيد سياسة فلاحية مستدامة من شأنها تعزيز الأمن الغذائي للبلاد والحد من اختلال الميزان التجاري للمنتجات الزراعية - الغذائية الأساسية والمساهمة بشكل فعال في تنويع الاقتصاد الوطني.

كما ستوجّه جهود التنمية الفلاحية وتهيئة المناطق الريفية والفلاحة الصحراوية والجبلية نحو تنفيذ أعمال مهيكلة ترمي إلى ضمان الانسجام في شغل الأقاليم الريفية مع استغلال مستدام للموارد الطبيعية، من خلال تشجيع مبادرات الخواص التي من شأنها خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل.

إن الحماية والتثمين المستدامين للفضاءات الطبيعية، عموماً، والأملاك الغابية ومناطق الحلفاء خصوصاً، من شأنهما أن يسمحا بتنمية إنتاج السلع والخدمات لفائدة السكان المحليين والاقتصاد الوطني.

كما تسعى الحكومة، في آفاق سنة 2024، إلى بلوغ الأهداف الآتية:

- تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية، من خلال رفع الإنتاج والإنتاجية الفلاحيين.
- تطوير نموذج فلاحي وريفي جديد بفضل الاستثمار الخاص وبروز جيل جديد من المنتجين.
- تحسين تنافسية المنتجات الزراعية-الغذائية والغابية وإدراج سلسلة القيم الدولية.
- ضمان تنمية مستدامة ومتوازنة للأقاليم الريفية ولاسيما المناطق الجبلية والصحراوية.
- عصرنة الفلاحة من خلال إدماج منتجات المعرفة والرقمنة.

ولتحقيق هذه الأهداف، سيتم تنفيذ الأعمال الآتية:

- تنمية الإنتاج الزراعي، من خلال توسيع المساحات المسقية وتعميم استعمال الأنظمة المقتصدة للماء والطاقات المتجددة في مجال الفلاحة.
- رفع الإنتاج والإنتاجية الفلاحيين، وذلك من خلال 1) استعمال التقنيات العصرية في ميدان الفلاحة، و 2) عصرنة برامج إنتاج البذور والمغروسات والشتائل وتعزيز أنظمة اليقظة الصحية والصحة النباتية، و3) ترقية المنتجات الفلاحية والغابية التي تتوفر الجزائر بشأنها على مزايا مقارنة يمكن أن تسمح بتنمية الصادرات، و4) تعزيز نظام التصديق ووسم المنتجات وترشيد استيراد المنتجات الغذائية المدعمة.
- الاستغلال العقلاني للعقار الفلاحي، من خلال تعزيز الجهاز القانوني بما يسمح بالمحافظة على الأراضي الفلاحية وحمايتها وذلك، من خلال: 1) تطهير واسترجاع الأراضي غير المستغلة وإعادة تخصيصها لفائدة الاستثمارات الزراعية- الصناعية والشباب حاملي المشاريع و2) تسهيل الانطلاق الفعلي للمشاريع الاستثمارية من أجل استصلاح الأراضي في الصحراء والهضاب العليا.
- إطلاق جهاز خاص للتنمية الفلاحية والريفية للمناطق الجبلية حول نشاطات 1) تكثيف الزراعات الموجودة وتوسيع عمليات غرس الأشجار المثمرة، و2) إنشاء وحدات صغيرة لتربية المواشي، و3) تثمين المنتجات التقليدية والمهن الريفية و4) تشجيع المؤسسات الصغيرة والشباب حاملي المشاريع في أشغال إنجاز المنشآت الأساسية والتهيئة في المناطق الجبلية.
- إعادة تأهيل الغابات ومناطق الحلفاء ومكافحة التصحر، من خلال إعادة تأهيل السدّ الأخضر وتكثيف عمليات التشجير ولاسيما العائلية منها، في إطار البرنامج الوطني للتشجير، على مستوى المناطق الجبلية والسدّ الأخضر وكذا التثمين المستدام للموارد الطبيعية لفائدة سكان المناطق الريفية والسهوب.
- وضع نظام جديد للتمويل الفلاحي لفائدة المستثمرات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة وتعزيز جهاز التأمين على المخاطر والكوارث الفلاحية.
- التحفيز على الاستثمار في المشاريع الفلاحية الكبرى في الجنوب والهضاب العليا وترقية الشراكة والاستثمارات المباشرة الأجنبية، لاسيما في الزراعات الإستراتيجية (الحبوب الزيتية والسكر) وفي مجال تنمية قدرات طحن الحبوب والتصفية.
- دعم تنمية قدرات التخزين في غرف التبريد ومراكز التوضيب، لاسيما في الجنوب.
- تعزيز التأطير المهني والمهني المشترك للفروع الفلاحية والفروع الزراعية-الغذائية.
- دعم احترافية المؤسسات المصدّرة، من خلال تأهيلها وضمان مرافقة وثيقة لها من أجل تطوير نظام تسويقي مستمر لاقتحام الأسواق الخارجية.

فيما يخص الفلاحة الصحراوية:

إن خيار تثمين المناطق الصحراوية والجبلية يبرز بشكل جلي في مقاربة الحكومة التي تولي أهمية خاصة لتنمية هذه الأقاليم من خلال تجسيد برنامج تنموي طموح يتمحور حول ما يلي:

- تهيئة المسالك الصحراوية من أجل تنمية نشاطات تربية الإبل والماعز، عبر القيام بعمليات تهيئة و/أو إعادة تأهيل منابع المياه والتغطية الصحية للمواشي.
- تثمين منتجات الإبل، من خلال إنشاء وحدات صغيرة للخدمات والذبح وملبنات صغيرة وكذا وحدات صغيرة للصناعات التقليدية.
- إعادة تأهيل أنظمة الواحات التقليدية وتطوير الأعمال المهيكِلة.
- حماية بساتين النخيل وتجديدها وإعادة تأهيل الفقارات واقتناء أنظمة سقي مقتصِدة للماء، وتجديد أنظمة الصرف.
- إعادة تأهيل المساحات الزراعية ونظام الواحات العصري، من خلال تعزيز آليات دعم استعمال الطاقات المتجدّدة.

فيما يخص الصيد البحري والموارد الصيدية:

تكتسي نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات طابعًا استراتيجيًا، بفضل قدراتها التي تمكنها من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، من خلال تنمية وتنويع العرض من حيث المنتجات الصيدية ذات الجودة العالية وكذا بفضل مساهمتها في بروز اقتصاد وطني منتج ومتنوع والتثمين الاقتصادي المدمج للفضاء البحري والساحل.

وتتمثل أهم الأهداف المتوخاة في مجال التنمية المستدامة لنشاطات الصيد البحري وتربية المائيات في رفع حجم العرض الوطني من المنتجات الصيدية، من خلال ترقية وتطوير نشاط تربية المائيات على نطاق واسع وكذا تطوير الصيد البحري في أعالي البحار. وموازاة مع ذلك، ستُولى عناية خاصة باستمرار للتسيير المستدام والمسؤول لنشاطات الصيد البحري الممارسة إلى حدّ الآن، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمهنيي الصيد البحري وتربية المائيات.

كما ستُبذل جهود لمرافقة الاستثمار المنتج في فروع الصيد البحري وتربية المائيات، من خلال:

- إعادة بعث تطوير الصناعات الوطنية في هذه الفروع؛
- التشجيع على إنشاء مؤسسات وصناعات صغيرة ومتوسطة في مجال تحويل المنتجات الصيدية وتثمينها؛
- ترقية صناعة وطنية لإنجاز ورشات لصناعة السفن وصيانة الأسطول.

كما سيتم القيام بالأعمال الآتية من أجل إعادة تفعيل قطاع الصيد البحري والمنتجات الصيدية (2020.2024)، من خلال:

إعادة بعث نشاط تربية المائيات، حيث ستتمحور الجهود حول:

- مرافقة المشاريع الاستثمارية في مجال تربية المائيات في البحر على نطاق واسع، والانطلاق في مشروع تربية المائيات في المياه العذبة، لاسيما في المنطقتين القارية والصحراوية؛
- تعزيز تثمين تربية المائيات في المسطحات المائية، لاسيما السدود؛
- تعميم إدماج نشاط تربية الأسماك في قطاع الفلاحة؛
- ترقية مناطق نشاطات مدمجة لتربية المائيات تكون بمثابة أقطاب امتياز؛
- ضمان تسيير واستغلال مسؤول لنشاطات الصيد البحري التقليدي وفي الساحل، من خلال التوفير الفعلي لأدوات التسيير المستدام للمنتجات الصيدية وترقية نشاط الصيد البحري التقليدي وتطويره وإعادة بعث الاستغلال المستدام للمسمكات النوعية (المرجان الأحمر والأنقليس...)؛
- تعزيز الشبكة الوطنية لجمع المعلومات الإحصائية الخاصة بالقطاع.

فضلا عن ذلك، سيتم الاستمرار في تطوير الصناعة التحويلية المحلية للمنتجات الصيدية، بما يسمح بتلبية احتياجات مهنيي الصيد البحري وتربية المائيات وتقليص في نهاية المطاف فاتورة استيراد مدخلات وتجهيزات ومعدات الصيد البحري وتربية المائيات.

وفي إطار تطوير الصيد البحري في أعالي البحار، ستتمحور الجهود حول مرافقة إنجاز وتوسيع أسطول يخصص لممارسة هذا النشاط بما يسمح باستغلال مناطق جديدة للصيد البحري وتحسين تموين السوق الوطنية.

وعليه، سيتم تكييف وتأهيل المنشآت الأساسية والخدمات المرفئية المخصصة لإيواء أسطول الصيد البحري في أعالي البحار، على الأقل بالنسبة للمناطق الثلاث الكبرى للواجهة البحرية (ميناء الصيد البحري بسيدنا أوشاعة في الغرب وقوراية في الوسط وعنابة في الشرق).

وفي مجال تسيير وإدارة الخدمات العمومية في موانئ الصيد البحري، سيتم تدعيم القدرات الموجودة للهيئات التي تتولى تسيير هذه المنشآت الأساسية وكذا وضع نمط جديد للتسيير، سيسمح بضمان ديمومة تطوير قطاع الصيد البحري والمنتجات الصيدية والمرفق العمومي لموانئ الصيد البحري.

كما سيتم تعزيز مرافقة المستثمرين من أجل تأهيل وإنشاء وحدات لتوضيب منتجات الصيد البحري وتربية المائيات وتثمينها وتحويلها (سلسلة القيم ووسم منتجات الصيد البحري التقليدي...). ويتعلق الأمر كذلك بتشجيع وتسهيل تصدير المنتجات المحولة والمنتجات النبيلة ذات القيمة التجارية العالية. ولهذا الغرض، من الضروري تعزيز عصرنة شبكة تسويق وتوزيع منتجات الصيد البحري وتربية المائيات والإدماج التدريجي لهذه النشاطات ضمن شبكة التجارة المشروعة، من خلال إنجاز أسواق للأسماك الطازجة على مستوى موانئ الصيد البحري وكذا إدماج هذه المنتجات في الدوائر التجارية.

11.2. من أجل صناعة سياحية وسينماتوغرافية حقيقية:

الصناعة السياحية:

تهدف الحكومة، في مجال ترقية السياحة، إلى تجسيد "مخطط الوجهة الجزائرية" الذي سيعتمد، أساساً، على دعم نشاط وكالات السفر، من جهة، وتسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة لفائدة السياح الأجانب، من جهة أخرى.

وعليه، سيتم اللجوء إلى الصيغ التحفيزية للسفر عبر رحلات شارتر من أجل تعزيز الجاذبية السياحية الوطنية، مع الاعتماد على مساهمة ممثلياتنا الدبلوماسية والقنصلية بالخارج في هذا الإطار.

فضلاً عن ذلك، ستشجع الحكومة بروز أقطاب امتياز في مجال السياحة، تستجيب للمعايير والمقاييس الدولية، ولاسيما ذات الطابع الثقافي والديني وعلى مستوى مناطق الجنوب، بالنظر إلى القدرات الوطنية المتوفرة في هذا الميدان.

كما تعتزم الحكومة إرفاق جهودها في مجال السياحة بترقية نشاطات الصناعة التقليدية بغرض جعلها صناعة حقيقة وذلك، من خلال:

- حماية منتجات الصناعة التقليدية الوطنية ومحاربة التقليد في مجال منتجات الصناعة التقليدية ولاسيما المستوردة منها.
- تعزيز عمليات التكوين لفائدة الحرفيين والمناولين الصغار والتعاونيات والمجمعات المهنية من أجل ضمان التأهيل الضروري لإنتاج ذي جودة.
- تكثيف عمليات ترقية وتسويق منتجات الصناعة التقليدية الجزائرية سواء على مستوى السوق الوطنية أو الدولية.
- وضع آليات مالية جديدة لدعم نشاطات الصناعة التقليدية من أجل ضمان ديمومة مساهمتها في تنفيذ برامج موجهة للحرفيين (التكوين والمرافقة والحماية والعمل الجماعي والجمعوي إلخ ...) وخصوصاً تلك الموجهة للفئات الهشة والمناطق النائية.
- تنظيم وتنمية نشاطات الصناعة التقليدية العائلية، باعتبارها عنصراً مكملاً لتعزيز النسيج الاجتماعي والاقتصادي الوطني.

الصناعة السينماتوغرافية:

تسعى الحكومة إلى ترقية صناعة سينماتوغرافية وطنية حقيقية من خلال تفضيل الاستثمار في التكوين في مختلف المهن السينمائية، في مرحلة أولى، مع الاستعانة بالخبرات والكفاءات الدولية من أجل وضع التكنولوجيات المتطورة في متناول المهنيين في مجال السينما.

وعليه، سيتم استحداث تخصصات في ميادين التقنيين السينماتوغرافيين وتقنيي صيانة التجهيزات السينماتوغرافية في مراكز التكوين وذلك بغرض تعزيز قدرات المهن السينمائية وكذا تطوير الإنتاج الوطني من التجهيزات الموجهة للسوق السينماتوغرافية.

كما سيتم اتخاذ تدابير تحفيزية لفائدة المنتجين الأجانب من أجل أن تصبح الجزائر وجهة مفضلة لتصوير الأفلام والمسلسلات.

فضلا عن ذلك، سيتم إقرار تسهيلات جمركية وإعفاءات جبائية ومزايا بنكية لفائدة المنتجين المبتدئين والمستثمرين في مجال الإنتاج السينماتوغرافي وتوزيع الأفلام واستغلال قاعات السينما. وسيتم تشجيع الشراكة بشكل خاص لإنشاء استوديوهات صناعة السينما واستوديوهات التصوير والتسجيل وقاعات العرض.

أما فيما يخص المنشآت الأساسية، فستشجع الحكومة إنجاز قاعات السينما وقاعات متعددة النشاطات على مستوى المجمعات السكانية والمراكز التجارية من أجل ترقية استهلاك المنتوج الثقافي.

وأخيرا، ستدعم الحكومة الاستثمار في الميدان السينماتوغرافي، من خلال اعتماد تدابير تحفيزية وترتيبات مبسطة للاستفادة من التمويل البنكي.

12.7. تطوير منشآت لدعم تكنولوجيات الاعلام والاتصال

إن تطوير منشآت دعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بالنظر إلى الدور الأساسي المتزايد باستمرار الذي تؤديه في تطوير النشاطات الاقتصادية، يشكل محورا هاما في الإستراتيجية الحكومية الرامية إلى تجديد الاقتصاد الوطني.

وبالتالي، فإن عمل الحكومة سيرمي إلى ضمان الاستعمال الأمثل للمنشآت الموجودة وإنجاز قدرات جديدة تستجيب للمعايير الدولية، كروافد ضرورية لبروز وتطوير اقتصاد رقمي حقيقي.

ولهذا الغرض، ستعكف الحكومة على:

- تحسين نوعية خدمة الربط لفائدة المواطنين والمتعاملين الإقتصاديين؛
- تعميم النفاذ إلى الإنترنت ذات التدفق العالي جدا من خلال عصرنة وكذا تكثيف شبكة الاتصالات اللاسلكية، وتأمين منشآت المواصلات السلكية واللاسلكية/تكنولوجيات الإعلام والإتصال وحماية المستعملين؛
- تحويل الجزائر إلى محور إقليمي في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية/ تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال تطوير مراكز بيانات مطابقة للمعايير الدولية والاستفادة القصوى من القدرات الوطنية للمواصلات السلكية واللاسلكية، المتمثلة في الشبكة الأساسية العابرة للصحراء، والكوابل البحرية وقدرات الأقمار الصناعية؛
- تطوير مجتمع المعلومات الجزائري من خلال ترقية المضامين الرقمية المحلية ووضع آليات لتسيير وحوكمة الإنترنت على المستوى الوطني.

13.2. اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي السريع.

يعدّ إنشاء دائرة وزارية جديدة تعنى بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، إشارة قوية بالنسبة لخيارات الحكومة الإستراتيجية، ومن شأنها أن تعمل على توفير الظروف المطلوبة لاندماج بلادنا ضمن اقتصاد المعرفة بشكل سريع ومُنظم.

ولهذا الغرض، سيهدف عمل الحكومة إلى إرساء الأسس التنظيمية والعملية لبروز اقتصاد يقوم على المعرفة من خلال الاعتماد على المؤسسات المبتكِرة والمؤسسات الناشئة.

فضلا عن ذلك، فإنه من المتوقع القيام، على أساس مقاربة نظامية بيئية ترمي إلى تطوير ثقافة رقمية، بما يأتي:

- إنشاء وتعزيز الجسور الضرورية بين الحاضنات والمسرّعات وحاضنات المؤسسات والجامعات وتدعيم التعاون بين مختلف الشركاء.
- تعزيز الشراكة والمقاولاتية الاجتماعية كدعامة استراتيجية من خلال تنفيذ الأعمال المهيكلة في مجال الحوكمة الرقمية.
- دعم الحاضنات عند اقتناء التكنولوجيات الجديدة واستعمالات الرقمنة.
- تثمين خبرات النخبة من بين الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج والاستفادة منها، في مجال مرافقة وتطوير المؤسسات الناشئة.
- تشجيع ودعم إقامة علاقات للتعاون بين المؤسسات الناشئة الجزائرية والأجنبية.
- إنشاء تسمية حاضنة.
- استحداث شباك وحيد من أجل دعم المؤسسات الصغيرة المبتكِرة.
- تأهيل الحظائر السيبرانية "*cyberparcs*" والحاضنات الموجودة وإنشاء حاضنات لكل قطاع نشاط (الصناعة، الفلاحة، الاتصالات، المحاور التكنولوجية).

وموازاة مع ذلك، ستسهر الحكومة على وضع جملة من الآليات التي تسمح بتمويل ودعم اقتصاد المعرفة وبوجه أخص المؤسسات الناشئة، ولاسيما من خلال:

- ترقية وتشجيع توصل المؤسسات الناشئة إلى مصادر التمويل ملائمة، لاسيما من خلال استحداث صندوق موجه خصيصا للمؤسسات الناشئة.
- تشجيع وترقية الاستثمارات ذات رؤوس الأموال المخاطر.
- التأطير القانوني للتمويل التشاركي، كدعامة هامة لتمويل المؤسسات الناشئة.
- وضع إطار قانوني جديد "*Start-up ACT national*" مخصص لتطوير المؤسسات الناشئة، يحدد تعريف المؤسسة الناشئة وإنشاء آليات تسمية المؤسسات الناشئة وتكريس نظام تسهيلي يشجع على تطويرها.
- وضع تدابير تحفيزية لفائدة المؤسسات الناشئة (مزايا جبائية وشبه جبائية)؛
- ترقية وتبسيط إجراءات تصدير الخدمات؛
- تسهيل وصول المؤسسات الناشئة إلى خدمات الدفع الإلكتروني.

- مراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني بغرض تطوير الخدمات الإلكترونية وتجريد المعاملات التي تتم عبر الإنترنت عن طابعها المادي
- وضع قانون خاص موجه للعمال الأحرار "freelancer" من أجل تسهيل اللجوء إلى مؤسسات ناشئة تتوفر على مورد بشري متخصص.
- إقرار فئة جديدة في مجال القانون الأساسي للمؤسسات، أكثر مرونة وأحسن تكيفا مع المؤسسات الناشئة.
- استحداث صندوق موجه خصيصا لدعم تحويل التكنولوجيا.
- المبادرة بإجراءات تحفيزية موجّهة لرؤوس الأموال الاستثمارية لنخبتنا المغتربة وتحيين الاتفاقيات من أجل تفادي الإزدواج الضريبي.
- مراجعة وتحيين المزايا الجبائية لفائدة المشاريع الصناعية القائمة على استراتيجيات الابتكار و/أو مراكز البحث والتطوير.
- الإعفاء الجبائي لفائدة المستثمرين المخاطرين برؤوس أموال في المؤسسات الناشئة.
- استحداث قانون جزائري خاص بالأعمال التجارية الصغيرة قصد تمكين المؤسسات الصغيرة من الولوج إلى الأسواق في شكل بورصة لمناولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة.
- ترقية دور الحاضنات على مستوى النظام البيئي المدمج، ويتعلق الأمر بـ: الجامعات، الحاضنات المتخصصة، الوسطاء المسهلون أو المسرعون، حاضنات المؤسسات الناشئة، المؤسسات والمتعاملين العموميين، البنوك، مراكز البحث وفضاءات التأطير والعمل التشاركي.
- دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة على المستوى الجامعي عن طريق الحاضنات الجامعية وتحويل مشاريع البحث ذات الإمكانات الصناعية القوية إلى منتوج.

3. مقاربة اقتصادية لمكافحة البطالة وترقية التشغيل:

ستظل ترقية التشغيل ومكافحة البطالة أحد الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية للتنمية خلال الفترة 2020 ـ 2024، من خلال الجهود الرامية إلى بناء اقتصاد ناشئ، متنوع وكفيل بتوفير مناصب شغل دائمة وخلق الثروات، يقوم على استراتيجية ترمي إلى تحقيق النجاعة والتنمية المستدامة الشاملة والمنصفة.

وبهذا الخصوص، فإن الحكومة واعية بالفعل بأن العامل الأساسي الذي يسبب البطالة ويزيد من حدّتها في بلادنا، يتمثل في اختلال توازن الكفاءات بين نتاج المنظومة التربوية والتكوينية واحتياجات الاقتصاد وسوق العمل، مما يؤدي إلى بطالة هيكلية لدى الشباب، بوجه خاص، وتنامي النشاط الموازي في الاقتصاد.

أما العامل الآخر فيكمن في ضعف النمو الاقتصادي للبلاد الذي يصعب في ظله استحداث عدد كافٍ من مناصب الشغل التي تسمح بامتصاص فئة الشباب الذين سجلت نسب البطالة لديهم ارتفاعًا كبيرًا.

وانطلاقا من هذه المعاينة، فإن الحكومة عازمة على الاستفادة إلى أقصى حدّ من القدرات البشرية التي يمثلها شبابنا، من خلال اعتماد مسعى جديد يكتسي صبغة اقتصادية محضة، يقوم على النمو باعتباره محركا رئيسيا لاستحداث مناصب شغل دائمة، ومن شأنه إحداث قطيعة مع المقاربة المعتمدة إلى حدّ الآن والتي تفضل معالجة اجتماعية محضة لمسألة البطالة، من خلال استحداث مناصب شغل غير مستقرة.

وهكذا، تسعى الحكومة، على المدى القصير جداً، إلى تقليص نسبة البطالة إلى أدنى من 10% ورفع حصة مناصب الشغل المأجورة الدائمة بشكل محسوس خلال الفترة 2020- 2024.

1.3. تكييف برامج التكوين مع احتياجات سوق العمل:

ستعمل الحكومة على تحسين الأداء النوعي للمنظومة التربوية الوطنية والتعليم التقني والتكوين المهني، بحيث يتكيف مع المحيط الاقتصادي للبلاد، من أجل الملائمة بين المورد البشري واحتياجات سوق العمل، وذلك بهدف تعزيز فعالية ومردودية اقتصادنا وتشجيع اندماج مجتمعنا في الاقتصاد العصري.

وستشهد الفترة 2024/2020 عصرنة قطاع التكوين والتعليم المهنيين بهدف تكوين مورد بشري ذي نوعية من شأنه المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال:

- تكييف برامج التكوين مع احتياجات القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية؛
- إنشاء مراكز امتياز في مهن البناء والفلاحة والصناعة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- تعزيز آليات التشاور مابين القطاعات من أجل تحسين قابلية تشغيل طالبي العمل، من خلال سياسة للتكوين والتمهين حسب الطلب؛
- ترقية التكوين المهني المتواصل وتطويره بهدف تحسين قابلية تشغيل العمال وتنافسية المؤسسات.

2.3. في مجال ترقية التشغيل:

إن سياسة التشغيل التي ستجسدها الحكومة لن تقتصر على تسيير مرحلة الإدماج الأولي لحاملي الشهادات بل ستُوسع لتشمل تسيير المراحل الانتقالية في سوق العمل، ولاسيما الجانب المتعلق بحركة العمال.

وستسهر الحكومة على ضمان تسيير أمثل لسوق العمل، من خلال تدارك الفارق بين العرض والطلب في مجال العمل، من خلال وضع آليات جديدة للمساعدة على الإدماج المهني. وستوجه هذه الآليات من الآن فصاعدا نحو القطاع الاقتصادي حصريًا، على نحو يضمن مزيداً من الانسجام.

ويتعين على هذه المقاربة القائمة على المعالجة الاقتصادية لمشكل البطالة، أن تستجيب لتطلعات الشباب، فيما يخص الحصول على مناصب الشغل الدائمة والتغطية الصحية وكذلك إلى احتياجات المستخدمين.

ولذلك، ستسهر الحكومة على تشجيع استحداث مناصب الشغل، من خلال تعزيز التدابير التحفيزية، لاسيما الإعفاءات الجبائية وتخفيف أعباء أرباب العمل.

كما سيتم تحسين نجاعة آليات البحث والوساطة العمومية والخاصة على مستوى سوق العمل بهدف ضمان تفاعل أكبر بين هتيْن الطريقتيْن للوساطة.

3.3. دعم استحداث نشاطات:

سيتم، أساساً، تحفيز الاستثمار واستحداث النشاطات المنتجة لمناصب الشغل ضمن القطاعات التي توفر مناصب العمل كالفلاحة والصناعة والرقمنة والسياحة والصناعة التقليدية، وكذا التشجيع على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة.

وسيتم تعزيز أجهزة دعم استحداث النشاطات من أجل التمكين من دعم المرقين الذين يواجهون صعوبات، وتعزيز مرافقة حاملي المشاريع من خلال متابعة شخصية.

فضلاً عن ذلك، سيتم استحداث جهاز جديد يتمثل في "عطلة بغرض إنشاء مؤسسة" لفائدة الأجراء ذوي كفاءات ومهارات في مجال نشاطهم من أجل تحفيز وتشجيع المقاولاتية لدى هذه الفئة.

كما أدرجت الحكومة كمحور ذي أولوية في مخطط عملها، تعزيز الاندماج الاقتصادي للنساء والأشخاص المعوقين وطالبي الشغل المقيمين على مستوى المناطق التي يفتقر إلى إمكانيات التشغيل، من خلال وضع آليات تحفيزية جديدة.

وأخيراً، فإن إعداد خارطة ونظام إعلامي دقيق ومفصل للسوق والاقتصاد الوطني، على أساس المعلومات المستقاة لدى مختلف الهيئات المعنية، سيسمح بتحليل واستباق أمثلين في مجال تمويل النشاطات الصغيرة.

***

الفصل الثالث
التنمية البشرية والسياسة الاجتماعية

1. التنمية البشرية:

1.1. التربية:

سوف يتم توجيه عمل الحكومة أساسا نحو تجديد المؤسسة المدرسية التي تبلغ منشآتها التربوية الأساسية أكثر من 27.634 مؤسسة تستقبل 9.597.267 تلميذا، يؤطرهم 479.081 أستاذا ومعلما و 250.533 إداريا.

ويتعلق الأمر بتعزيز النشاطات في مجال دمقرطة التعليم وتعميقه ليس فحسب بهدف ضمان المساواة بين الجميع في الالتحاق بالمدرسة، بل وكذلك ضمان النجاح لأكبر عدد، ضمن منظومة تربوية تقوم على المساواة والجودة والقيم التربوية الأخلاقية والعالمية، بما يجعل المدرسة "الوسيلة المثلى للرقيّ الاجتماعي".

إن تجسيد هذه الأهداف سوف يتحقق من خلال جملة من الأعمال الموجهة لملاءمة مسار الإصلاح مع المتطلبات الجديدة وإدخال التحسينات اللازمة.

وتتمحور هذه الأعمال حول المحاور الآتية:

في مجال إجبارية التمدرس:

- ضمان التمدرس الإجباري للتلاميذ غير المتمدرسين أو المهملين للدراسة، مع التعميم التدريجي للتربية التحضيرية،
- التكفل بالتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، وضمان المرافقة البيداغوجية للتلاميذ الذين يعانون صعوبات دراسية أو موانع مرضية ألزمتهم المستشفيات، ووضع ترتيب لتكوين المعلمين المكلفين بالأقسام ذات المستويات المتعددة.
- تقليص الفوارق داخل الولايات وفيما بين الولايات في مجال معايير التمدرس.

في مجال الإصلاح البيداغوجي:

- إدخال الانسجام على البرامج البيداغوجية قصد تحسين فاعليتها وجودة التعلّم، ومراجعة البرامج الدراسية لاسيما في الطور الابتدائي وتحيين مناهج التعليم والتمهين بكيفية منتظمة، مع منح التلميذ إمكانية اكتساب المهارات والكفاءات القابلة للنقل في مراحل الحياة،
- تعزيز نشاطات اليقظة في الطور الابتدائي والنشاطات المدرسية المكملة، والرياضية، والثقافية في مختلف الأطوار، مع ضمان الموارد التعليمية الضرورية،
- إعداد كتب مدرسية جديدة مخففة من شأنها تخفيف عبء المحافظ لدى التلاميذ،
- ترقية شعب الرياضيات والتقنيات الرياضية والعلمية، وكذا تلقين المعلوماتية، مع أخذ متطلبات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية في الحسبان،

- تعزيز التعليم والتكوين عن بعد مع القيام بإعادة تحديد مهام الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد (ONEFD)،
- توسيع تدريس تمازيغت بمختلف تنوعاتها اللسانية،
- التقليل من التسرب المدرسي من خلال تعزيز جهاز الإرشاد الدراسي لضمان التكفل البيداغوجي والنفسي والاجتماعي الأمثل بالتلاميذ،
- تعميق التحكم في تلقين الدروس في التعليم الاساسي،
- إدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتكنولوجيات الإعلام والاتصال التعليمية (TIC/TICE) بشكل مكثف، ووضع جهاز جديد للتقييم البيداغوجي للدروس.

في مجال تحسين حوكمة المنظومة التربوية:

- دعم نشاطات الرقمنة وتطوير منظومة الإعلام، من أجل ضمان الفعالية والتتبع والشفافية،
- تعزيز قدرات الاستقبال عن طريق إنجاز المنشآت الأساسية البيداغوجية والدعم قصد تحسين معايير التمدرس (الوقت الدراسي، نسبة شغل الأقسام، نسبة التأطير..)، والتقليل من الدوام المزدوج في الطور الابتدائي،
- دعم الاستراتيجية الوطنية للوقاية من العنف في الوسط المدرسي ومحاربته،
- تطوير منظومة جمع وتحليل نتائج التلاميذ في الامتحانات الدراسية وعمليات التقييم الوطنية والدولية،
- التكفل بانشغالات الأسرة التربوية ورفع مستوى الموارد البشرية والمالية والمادية.

في مجال احترافية المستخدمين من خلال التكوين:

- إعداد مرجعيات للكفاءات المهنية ومخططات التكوين لفائدة كل سلك مهني وترقية التكوين عن بعد لمستخدمي التربية،
- تكثيف شبكة مؤسسات تكوين المستخدمين (المعاهد الوطنية لتكوين مستخدمي قطاع التربية الوطنية) وتعزيز مهامها القانونية الأساسية.

في مجال دعم التمدرس:

- تحسين وتعزيز النقل المدرسي للتلاميذ، وهياكل النظام الداخلي، ونصف الداخلي، والمطاعم المدرسية،
- دعم نشاطات التضامن المدرسي لفائدة التلاميذ المعوزين (المنحة الدراسية، اللوازم الدراسية، ومجانية الكتب المدرسية)،
- تطوير التربية الصحية وحسن سير وحدات الكشف و المتابعة.

في مجال الحوار الاجتماعي: ويتعلق الأمر بتعزيز الحوار والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين وتنظيم لقاءات منتظمة قصد التشجيع على توفير مناخ للتعبئة وحل المشاكل وتحسين ظروف العمل.

2.1. التعليم العالي:

إن بلادنا مطالبة بالتطور في ظرف يطبعه تسارع العولمة وظهور قوى فكرية جديدة، ولابدّ ضمن هذا السياق من دعم الجامعات والمدارس الكبرى ومراكز البحث بشكل قوي لتمكينها من التكيف لكي تصبح إطارا للتعليم والتفتح والإبداع وتشكل عندئذ دعائم حقيقية للتنمية الاقتصادية والنمو.

وسوف يتم الشروع في التحولات الضرورية بهدف ضمان تعليم ذي جودة عالية، وتكوين النخب وأقطاب البحث المرجعية، الكفيلة بتلبية تطلعات المؤسسات، من خلال إمدادها بالموارد البشرية التي تمكنها من تبوأ مكانتها في السوق المعولمة.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، فإن الحكومة ستعكف على ما يأتي:

- التشجيع على تطوير أقطاب الامتياز، بالشراكة مع المؤسسة، ضمن التخصصات المتماشية مع التطور العالمي للتكنولوجيات والمهن ومع حاجات الاقتصاد الوطني،
- تحسين نجاعة حوكمة الجامعة وتفتحها على المحيط الوطني والدولي، من خلال تحديد مهامها ضمن دفاتر شروط واضحة ومكيفة مع الحاجات الوطنية،
- مراجعة خارطة التكوين في الميادين والفروع للتمكين من مواءمة الدروس مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية ومع المتطلبات في مجال التأطير والمنشآت الأساسية،
- تجنيد الأسرة الجامعية حول ضرورة تعزيز فلسفة ميثاق الأخلاقيات والأدبيات المهنية، قصد تمتين الثقة بين مختلف الفاعلين في الجامعة، وردّ الاعتبار تدريجيا لصورة الجامعة وتعزيز احترام العلم،
- تثمين الوظائف وتعزيز اختصاصات البيداغوجية والبحث، على مستوى تنظيم مؤسسات التعليم العالي مع تحسين وضعها، وخصوصا من خلال إنشاء لجان بيداغوجية وطنية حسب الشعب،
- مضاعفة نسبة استعمال المنح الجامعية في الخارج، ورفع مستوى المبادلات الجامعية وعمليات التوأمة بين الجامعات، وتنويع الشراكة والتشجيع على السياحة العلمية، ولاسيما في مستوى الدكتوراه.
- تطوير البحث العلمي والتكنولوجي وتثمين منتج البحث عبر مفهوم "البحث بناءا على الطلب" وعقود البحث من طرف الجامعات ومراكز البحث مع المؤسسات الاقتصادية، من أجل تسويق المنتجات، في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وفي هذا الإطار، سوف يتم تشجيع الباحثين والطلبة حملة الشهادات على إنشاء المؤسسات الخاصة بهم (المؤسسات الناشئة).
- توجيه الجامعة نحو مهن المستقبل، وتعليم الذكاء الاصطناعي، وأنترنت الأشياء والطب الحديث 2.0، والتحولات الكبرى الاقتصادية والجيوسياسية، والروبوتية، والتنمية البشرية المستدامة، والتحوّل الطاقوي الضروري تخلص من التبعية المحروقات،
- التشجيع التدريجي للتكوين التكنولوجي، من خلال إدراج تكوين المهندسين في مستوى مسار LMD فيما يخص بعض التخصصات في العلوم التقنية والتكنولوجية وردّ الاعتبار لمهمة التكوين المتواصل وتثمينه،

- مرافقة الجامعة في مسار تطورها، مما يجعل جودة العمل البيداغوجي في صميم الانشغالات، ويستند إلى الصرامة والموضوعية العلميتين، حيث لا يمكن منح الجدارة إلا بناء على بذل الجهد والنتيجة اللذين يتم تقييمهما علميا، وخصوصا من خلال الفصل بين الجانب الإداري في التسيير والعمل البيداغوجي الذي سيظل من اختصاص المجلس العلمي،
- تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وجعله دعامة للتطور الاجتماعي والاقتصادي،
- الشروع في إعادة تنظيم منظومة الخدمات الجامعية قصد تمكين الطالب من إطار معيشي كريم وذي جودة من حيث الإيواء والإطعام والنقل،
- ترقية الرياضة الجامعية من خلال إنجاز هياكل ضمن الأحياء الجامعية وتنظيم منافسات بين الجامعات على المستوى الجهوي والوطني،
- ترقية الثقافة العلمية والجامعية في أوساط الجمهور الواسع، وذلك من خلال تكثيف تنظيم الندوات الوطنية على الخصوص.

3.1. التكوين المهني:

في هذا الإطار، ستتمحور نشاطات مخطط عمل الحكومة حول ما يلي:

تحسين جودة التكوين وتعزيز التكوين والتعليم التقني والعلمي والتكنولوجي، من خلال:

- ترقية فروع التكوين التقنية والعلمية والتكنولوجية وإعادة تنظيم مسار التعليم المهني ونظام التوجيه: من شهادة التكوين المهني المتخصص (CFPS) إلى دبلوم شهادة التقني السامي (BTS)،
- توسيع شبكة المنشآت الأساسية للتكوين وإنشاء فروع الامتياز ضمن الشعب ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني من خلال تطوير الشراكة وتفعيل مؤسسات الهندسة البيداغوجية،
- تطوير التكوين عن طريق التمهين والتكوين عن بعد وتعزيز عروض التكوين الموجهة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وفي أوساط السجون،
- إدراج اللغات الوظيفية، ولاسيما منها الإنجليزية، على مستوى مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين،
- وضع برنامج للتعاون والتبادل ومشاريع التوأمة بين المؤسسات ومع المؤسسات في البلدان الرائدة في ميدان التكوين والتعليم المهنيين،
- إعداد وتنفيذ برنامج سنوي ومتعدد السنوات لتكوين مستخدمي القطاع وتحسين مستواهم وتجديد معارفهم،
- تطوير قدرات التكوين لدى المؤسسات الخاصة ومرافقتها،
- تثمين سلك المدرسين ومستخدمي التكوين والتعليم المهنيين وتحسين ظروف عملهم.

تجسيد البكالوريا المهنية: من خلال مراجعة المنظومة الحالية للتوجيه نحو مسار دروس التعليم المهني، ووضع هندسة خاصة بالبكالوريا المهنية وإحداث ديوان للامتحانات والمسابقات للتكوين والتعليم المهنيين.

عصرنة ورقمنة النشاطات، من خلال:

- تحيين أدوات التسيير البيداغوجي والإداري والمحاسبي والمالي ومواصلة برنامج رقمنة أعمال التسيير،
- وضع منظومة جديدة للمتابعة البيداغوجية التكميلية ومنظومة إعلام إحصائي داخلي وخارجي.

تحسين محيط العمل وظروفه، من خلال:

- تهيئة وتجهيز مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين،
- التكفل بنقل المتربصين على مستوى المناطق الريفية والمعزولة، ولاسيما منهم النساء وذوي الاحتياجات الخاصة،
- إدراج النشاطات الرياضية والثقافية والترفيهية على مستوى مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين.

4.1. الصحة والحصول على العلاج:

إن أهم التحديات الرئيسية التي تواجهها منظومتنا الصحية هي نتاج التحول الصحي والديمغرافي الذي تمرّ به بلادنا حيث تظل متمسكة بمبدأ الوقاية والترقية الصحية للمواطنين، وهدف بلوغ التغطيةَ الصحية الشاملة وجعل الجزائر، في آفاق 2030، ضمن مصاف المعدل الدولي بالنسبة لجميع المؤشرات المرجعية في مجال الصحة العمومية.

وبذلك، فإن مخطط عمل الحكومة سوف يشمل في مجال الصحة، بصورة رئيسية، التدابير المتعلقة بتعزيز وتنظيم عروض العلاج التي تتضمن خطوطها العريضة منظومة صحية قائمة على التخطيط من أجل تقريب الصحة من المواطن، والتدرّج السلّمي للعلاج، وتعزيز الوقاية والعلاج الجواري، والتكفل بالتحوّل الوبائي والتكفل بالفوارق الجغرافية، وذلك توخيا لتحقيق هدف ضمان خدمات ذات جودة، ضمن احترام كرامة المرضى.

وتتوزع المحاور ذات الأولوية في مخطط عمل الحكومة، كما يأتي:

أنسنة النشاط الصحي، من خلال:

- تحسين الاستقبال والأنسنة في المؤسسات الصحية، وخصوصاً على مستوى مصالح الاستعجالات الطبية والجراحية،
- توعية مهنيّي الصحة وتجنيدهم وتحفيزهم.

التغطية الصحية للسكان:

أ) في مجال ضبط مقاييس عروض العلاج وحوكمتها وتنظيمها، من خلال:

- وضع الخارطة الصحية ومخطط التنظيم الصحي حيز التنفيذ،
- تجميع الكيانات على المستوى المحلي من أجل تلبية الحاجات الصحية بصورة متكاملة ومتدرّجة ودائمة على مستوى مساحة جغرافية وصحية واضحة، عن طريق الاستغلال المشترك للموارد البشرية والمادية،
- ضبط المقاييس، على كل المستويات، من أجل التوفر على هياكل ذات نجاعة مزودة منصّات تقنية موحدة المعايير وتوزيع عادل للوسائل البشرية والمادية، بما يضمن الحصول العادل على الخدمات الصحية،
- تعزيز قدرات الهياكل الجوارية والمنشآت الأساسية الإستشفائية وتطوير الصحة الجوارية عن طريق تقديم الاستشارات الطبية المتخصصة خارج المستشفى، وتكريس مفهوم الطبيب المرجعي.
- تعزيز تنظيم وتسيير الهياكل الاستعجالية من خلال تقييس ووضع شبكات التكفل السلمية وتعزيز نقاط الاستعجال الجوارية وإعادة تنظيم مؤسسة المساعدة الطبية الاستعجالية (EAMU) ومصالح المساعدة الطبية الاستعجالية (SAMU)؛
- تعزيز برامج العلاج المتعلقة بمشاكل الصحة العمومية، على غرار: النوبة القلبية، والجلطة الدماغية، والقدم السكري، وتصفية الدم، وزرع الأعضاء، والتهاب الكبد، تصلب الأنسجة المتعدد ...
- تحسين الشراكة بين مختلف الهياكل والمؤسسات الصحية وتطوير القطاعات المشتركة،
- ضبط مقاييس النشاط على مستوى القطاع الخاص بوصفه قطاعا تكميليا للقطاع العام وتقييم نشاطه،
- تطوير النقل الجوي للمرضى بالنسبة للجنوب والهضاب العليا،
- تدعيم التموين الملائم للمؤسسات الصحية بالأدوية والتجهيزات، مع ضمان الجودة الطبية والفعالية وسلامة المنتجات الصيدلانية والتجهيزات الطبية واللقاحات،
- تطوير نظام معلومات صحي ناجع، مع إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وكذا تطوير المنصات الداخلية والخارجية للمؤسسات الصحية والطب عن بعد،
- التوزيع العقلاني للأطباء الأخصائيين على المستوى الوطني.

ب). في مجال الأدوية: ستعمل الحكومة على إتاحة جميع الظروف التي تسمح بضمان الوفرة الدائمة للمنتجات الصيدلانية، لاسيما منها الأدوية الرئيسية. وستسهر على وضع الأدوات اللازمة وإعداد جهاز قانوني يضمن الجودة والفعالية والأمن، وذلك بإصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بتسيير الوكالة الوطنية للمنتجات الصيدلانية، والقانون الأساسي للمؤسسات الصيدلانية.

ج). في مجال التكوين:

- دعم تكوين مهنيي الصحة قصد الاستجابة للاحتياجات فيما يخص النشاطات المتعددة والتطوير وتقييم نوعية الممارسات وأمن العلاج،
- وضع برنامج خاص لتكوين بعض المهنيين قصد سدّ العجز الحالي الذي يخص المساعدين الطبيين في التخدير والإنعاش والقابلات ومساعدات التوليد في الأرياف والعاملين على أجهزة الراديو وكذا تطوير فروع أخرى للتكوين قصد التكيف مع التطور التكنولوجي،
- وضع نظام تقييم وتدقيق في الصحة وكذا مشاريع خدمات ومشاريع لمؤسسات وعقود ذات أهداف ونجاعة، وذلك حرصا على التخطيط والتحكم في النفقات.

د). الوقاية من الأمراض المتنقلة ومحاربتها: بتعزيز برنامج الوقاية من الأمراض القابلة للمراقبة ومحاربتها بواسطة التلقيح ويتعلق الأمر في هذا الشأن بالسهر خصوصا على. 1. إبقاء الجزائر منطقة خالية من مرض شلل الأطفال مرض الكزاز الذي يصيب الأم والأطفال حديثي الولادة. 2. القضاء على الدفتيريا والبوحمرون والحصبة والحد من تفاقم مرض السل المعدي.

هـ). التكفل بالأمراض غير المتنقلة والمخاطر الصحية المتصلة بالبيئة والمناخ، من خلال:

- إنشاء شبكات علاج مع التكفل التسلسلي (استعجالات القلب والأعصاب، السرطان، الإنعاش، الجلطة الدماغية، المرأة الحامل،...)،
- ترقية الكشف عن أمراض السرطان، وتعزيز الشبكة الوطنية لسجلات السرطان وتقليص تأثير المحيط على الصحة،
- تشجيع المخطط الوطني لترقية الصحة العقلية وتطوير زرع الأعضاء.

و). التغطية الصحية في الجنوب والهضاب العليا:

- تطوير وتعزيز البرامج الخاصة بولايات الجنوب والهضاب العليا وهي. 1. برنامج محاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، 2. برنامج محاربة مرض الليشمانيوز الجلدي، 3. التسمم العقربي، 4. داء الرمد الحبيبي، 5. حمى المستنقعات والأمراض الأخرى التي تحملها النواقل، 6. بقايا بؤر مرض البلهاريسيا،
- تعزيز المراقبة الوبائية على مستوى الولايات الحدودية جرّاء التهديدات الصحية الظاهرة والمتكررة ذات القدرة الوبائية،
- استحداث مرصد للأمراض الاستوائية بتمنراست،
- تطوير قدرات التدخل للفرق الطبية الثابتة والمتنقلة في مجال الكشف المبكر والتكفل السريع بالظواهر الوبائية،
- تعزيز الكشف عن الأمراض الناجمة عن الإشعاعات في الوسط العام لسكان ولايتي أدرار وتمنراست،
- تدعيم جهاز التوأمة والطب عن بعد بين المؤسسات الصحية في الجنوب والهضاب العليا مع المؤسسات الصحية في الشمال وذلك قصد ضمان العلاج المتخصص الجواري،
- تحسين ظروف مهنيي الصحة على مستوى مناطق الجنوب والهضاب العليا، واتخاذ تدابير تحفيزية لفائدتهم.

ز). في مجال الرعاية الصحية للأم والطفل:

- تسريع تقليص نسبة حالات الوفاة لدى الأمهات وتعزيز عمليات التحقيق في حالات وفاة الأم،
- تنفيذ المخطط الوطني لتسريع تقليص الوفيات لدى حديثي الولادة.

ح). في مجال التمويل: ترسيم النظام التعاقدي بين المؤسسات الصحية وهيئات الضمان الاجتماعي.

فيما يخص السكان: سيتم تدعيم السياسة في مقاربتها القطاعية المتعددة ومتعددة الاختصاصات، على المستوى الوطني والمحلي على حد سواء، مع إدماج القطاعات التابعة للدولة والمجتمع المدني كذلك. وستعمل على تعزيز وتحسين إدماج المتغير الديمغرافي في ضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية قصد ضمان التوازن بين الموارد البشرية والموارد الاقتصادية والبيئة.

في مجال الصناعات الصيدلانية: سيتعلق الأمر بتطوير صناعات الدواء والمنتجات الأخرى ذات الاستعمال الطبي لتصل إلى نسبة 70% من الانتاج المحلي من الأدوية الجنيسة ونسبة 30% من منتوجات الاختصاص وجعل الصناعة الصيدلانية الوطنية قطاعا منتجا للثروة.

وبهذا الشأن، فقد اعتمد مخطط الحكومة النشاطات الآتية:

- تحيين الإطار التنظيمي المتعلق بالاستثمار في الإنتاج والبحث والتطوير في المجال الصيدلاني والمناولة المحلية للمدخلات الصيدلانية وكذا الدراسات السريرية قصد التمكين من تطور هذا الفرع،
- إنجاز خارطة لمواقع الانتاج وتوجيه مشاريع الإنتاج الصيدلاني نحو أنواع الإنتاج الأساسية وذات قيمة مضافة عالية التي لا تزال تُستورد، من أجل التحكم في فاتورة الاستيراد والحفاظ على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي،
- مراجعة الإطار التنظيمي المتعلق باستيراد المنتجات الصيدلانية من أجل حماية الإنتاج المحلي وضمان ديمومة تموين السوق،
- تعزيز مراقبة مؤسسات الإنتاج للتأكد من مطابقة متطلبات الممارسات الجيدة المتعلقة بالصنع وتحديد الإطار التنظيمي في مجال مقتضيات تجريب المعادلة الحيوية للأدوية الجنيسة وشروط الترخيص لمركز المعادلة الحيوية.

5.1. الثقافة:

سيقوم مخطط عمل الحكومة على مسعى يرمي إلى دعم ومرافقة الإبداع الفني والمقاولاتية الثقافية من خلال توفير فضاءات موجهة في الفضاءات الصناعية المهملة والفضاءات الحرة للفنانين والمبدعين. كما سيعمل على تثمين مهنة الفنان وجميع الفاعلين في الثقافة وترقية دورهم ومركزهم الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، سيلتزم بجعل جميع قدرات الهياكل الأساسية المتصلة بالإشعاع الثقافي ذات مردودية واستخدامها استخداما أمثل: قاعات العرض، والمسارح، وقاعات السينما، والمتاحف، إلخ.

كما ستعكف الحكومة على دعم وتطوير المبادرات التي يطلقها الفنانون الشباب، من خلال أجهزة المرافقة وترقية الإبداع وضمان الدفاع عن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ومحاربة قرصنة الأعمال الفنية.

ويولي مخطط عمل الحكومة كذلك، مكانة هامة للثقافة في الوسط المدرسي، ويضع بذلك، المدرسة في خضم تطوير الأنشطة الفنية والثقافية بجعلها "حاضنة" للفنون والإبداع. وبهذا الشأن، يتضمن مخطط عمل الحكومة، خصوصا، ما يلي:

- تنظيم ورشات للنشاط المسرحي والتفكير التشاركي للأطفال وورشات الكتاب من خلال مشاركة الجمعيات لتكوين الشباب في التنشيط الثقافي والفني؛
- التنظيم المنتظم للعروض (السينماتوغرافية والمسرحية) والمعارض الفنية في المدارس بتكريس ممارسة "فيلم سينمائي في كل مدرسة" و"مسرحية لكل مدرسة"، وكذا إنشاء نواد سينمائية على مستوى الثانويات والجامعات.
- ترقية الكتاب والمطالعة واستحداث مكتبات إلكترونية.

وفي الأخير، ستعكف الحكومة على توفير محيط ملائم لبروز ملكات ومواهب فنية، لاسيما من خلال ترقية المسار المدرسي والجامعي الفني واستحداث بكالوريا فنية.

6.1. ترقية النشاطات البدنية والرياضية ورياضة النخبة:

تندرج أعمال الحكومة ضمن إطار إصلاح تنظيم النشاطات البدنية والرياضية. وترمي إلى ترقية الرياضة في الوسط المدرسي والجامعي والرياضة في البلدية وكذا رياضات ذوي الاحتياجات الخاصة والرياضة النسوية.

وستستفيد من مرافقة دؤوبة من الحكومة وذلك من خلال إنجاز تجهيزات رياضية ذات امتياز وجوارية عبر كامل التراب الوطني وتحسين أجهزة تسييرها نحو مرونة أكبر وإشراك فعال لجمعيات الأحياء.

وستتعزز مكانة ومهمة التربية البدنية والرياضية عبر مراجعة وتيرة الدراسة وتدعيم حظيرة المنشآت الأساسية ورصد الموارد البيداغوجية، لاسيما على مستوى الطور الأول الذي يشكل بيئة حية حقيقية لبروز المواهب الرياضية الشابة، الضامنة لتجديد النخبة الرياضية الوطنية.

وتهدف أعمال الحكومة إلى ترقية سياسة حقيقية لاكتشاف المواهب الرياضية الشابة وتكوينها من خلال الهياكل المتخصصة المنشئة لهذا الغرض (الثانويات الرياضية، ومراكز تحضير النخبة والمدارس الوطنية) وكذا تطوير الرياضة المهنية التي تندرج كذلك ضمن نفس حركية الأهداف الإستراتيجية لمخطط عمل الحكومة.

وفي نفس هذا الإطار، سيتم رفع ترقية وتثمين رياضة النخبة التي تعد مصدر إشعاع لبلادنا في العالم، إلى مصاف أولويات الحكومة، ويندرج تعيين كاتب الدولة المكلف برياضة النخبة ضمن هذه الأهداف.

وانطلاقا من تشخيص أُعدّ بالتعاون مع الحركة الرياضية الوطنية، فإن الأعمال الموجهة للنخبة الرياضية تتكفل بمختلف الأهداف على المديين المتوسط والبعيد، لاسيما منها الأهداف ذات الأولوية: الألعاب الأولمبية وشبه الأولمبية لطوكيو 2020 .

ويرمي مخطط العمل، زيادة على ذلك، إلى إضفاء الانسجام على الوسائل الموفرة من قبل السلطات العمومية على الصعيد المالي وتكوين المؤطرين من المستوى العالي وتطبيق القانون الأساسي للنخبة وذات المستوى العالي وكذا ترقية الطب الرياضي وإنشاء مخبر مكافحة المنشطات.

وعلى صعيد آخر، فإن الأخلقة والحكم الراشد في الرياضة سيحضيان باهتمام خاص من الحكومة. وستتم مباشرة أعمال للوقاية والتحسيس، بالاتصال مع الحركة الرياضية الجمعوية ووفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية. وبهذا الصدد، سيتم إعداد برامج للوقاية من العنف ومكافحته في الأوساط الرياضية.

وفيما يخص تحسين التغطية في مجال الهياكل الأساسية فقد تم اعتماد ما يأتي:

- تسليم مختلف البرامج الاستثمارية عند نهاية هذه السنة، لاسيما منها المشاريع الكبرى للملاعب التي من شأنها أن تحتضن التظاهرات الدولية على المدى القصير (ألعاب البحر الأبيض المتوسط في سنة 2021 بوهران والبطولة الإفريقية لكرة القدم للاعبين المحليين في سنة 2022 على مستوى أربع مدن)؛
- وضع المنشآت الأساسية متعددة النشاطات تحت تصرف النخبة الرياضية وذات المستوى العالي، مع اعتماد تسيير مرن وفعال؛
- مساعدة الأندية المحترفة من حيث تسخير الملاعب ومنح قطع أرضية مخصصة لإنجاز ملاعبها وهياكلها الأساسية قصد تحسين مردودية الأندية وكذا تنويع تمويل الرياضة؛
- إعداد وتنفيذ مخطط الحفاظ على حضيرة المنشآت الأساسية الموجودة والرفع من قدراتها (أزيد من 6000 منشأة رياضية)، وذلك من خلال رد الاعتبار لها وتأهيلها؛
- إقامة هياكل اقتصادية لتسيير المجمعات الرياضية الكبرى واستغلالها.

2. السياسة الاجتماعية:

1.2 رفع القدرة الشرائية للمواطن وتعزيزها:

تتعهد الحكومة برفع الأجر الوطني القاعدي الأدنى المضمون، من أجل ضمان حصول المواطن على دخل لائق.

وبهذا الشأن، ستشرع الحكومة، من خلال آليات التشاور مع مختلف الفاعلين والشركاء الاجتماعيين لاسيما عقد اجتماعات الثلاثية، في تحديد أجر وطني أدنى مضمون جديد، مما سيسمح بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، وكذا إعداد النصوص اللازمة.

وفي هذا الإطار ذاته، سيتم اتخاذ تدابير الإعفاء الضريبي لفائدة ذوي الدخل الضعيف.

ولهذا الغرض، ستشرع الحكومة في تقييم سياسات الأجور من خلال إجراء تحقيقات:

- بشأن مستويات الأجور في القطاع الاقتصادي للحصول على مؤشرات ذات صلة بالممارسات والأنماط المتعلقة بالرواتب في القطاع الاقتصادي التي تمكن من متابعة الدخل؛
- وبشأن نظام دفع الرواتب في الوظيفة العمومية قصد تكييفه والاستجابة لرهانات الاستقطاب لدى الوظيفة العمومية وإدخال الإصلاحات اللازمة على نظام الأجور الخاص بها.

2.2 التكفل بالفئات الهشة من السكان:

تعمل الدولة على ضمان ترقية وتحسين التكفل بالفئات الهشة، من خلال تطوير آليات شفافة تضمن الاستهداف الأمثل للمستفيدين الحقيقيين، ضمن إطار قانوني ومن خلال إشراك الحركة الجمعوية، مع تعزيز دعمها للسياسة الرامية إلى تشجيع الاندماج في الحياة العملية.

ولهذا الغرض، تهدف أعمال مخطط الحكومة إلى:

حماية وترقية الأشخاص المعوقين وإدماجهم في الحياة العملية، من خلال اعتماد مقاربة قطاعية مشتركة وبالتعاون مع المجلس الوطني للأشخاص المعوقين، وذلك من أجل:

- تحيين المنظومة القانونية الحالية بما يجعها تتماشى والانشغالات الراهنة للمعوقين وكذا المبادئ الأساسية للاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص المعوقين؛
- تسهيل شروط الإدماج المهني والاجتماعي للأشخاص المعوقين، لاسيما من خلال تطبيق قاعدة تخصيص 3% من مناصب العمل لفائدة الأشخاص المعوقين وتكييف مساحات ومناصب العمل واستحداث مؤسسات للمساعدة عن طريق العمل وورشات محمية، وكذا وضع آليات تسويق المواد التي تنتجها هذه المؤسسات؛
- اعتماد آليات للمراقبة والمتابعة لتجنب الاستفادة المزدوجة من المساعدات الاجتماعية من خلال القيام بعمليات التطهير؛
- استكمال النظام الذي من شأنه تمكين الأشخاص المعوقين بنسبة 100% من الاستفادة من تخفيض مبلغ استئجار وشراء السكن الاجتماعي؛
- ضمان التربية والتعليم المتخصصين لفائدة الأطفال والمراهقين المعوقين والتشجيع على اندماجهم في الوسط المدرسي العادي، من خلال فتح أقسام خاصة وتكوين المؤطرين؛
- تعزيز قنوات الحوار مع الجمعيات ومختلف الهيئات والمجالس الاستشارية من خلال إنشاء خلايا استماع متخصصة.

حماية الأشخاص المسنين ورفاههم، حيث يعد إدماجهم في الوسط الأسري أولوية تهدف إلى تحقيق التماسك الاجتماعي. ولهذا الغرض، تلتزم الحكومة بما يلي:

- تشجيع الوساطة العائلية وتقديم إعانة لتكفل الفروع بأصولهم؛
- تعزيز قنوات الحوار بين الأجيال، من خلال تنظيم زيارات منتظمة من قبل الأطفال والشباب إلى دور العجزة؛
- تعزيز نظام التكفل بالمسنين المصابين بأمراض عقلية والمقيمين في دور العجزة.

حماية الأطفال والمراهقين وترقيتهم، عن طريق البرامج التضامنية قصد الحفاظ على المصلحة العليا للطفل وضمان تفتحه. وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على:

- تعزيز الإجراءات الرامية إلى تطوير قدرات الطفل وترقية مشاركته وضمان حمايته من المعاملات السيئة والأخطار المادية والمعنوية ومن كل شكل من أشكال الاستغلال، لاسيما تشغيل الأطفال واستغلالهم في التسول؛
- تعزيز آليات وضع الطفل في الوسط العائلي وذلك من خلال ترقية نظام الاستقبال الشرعي "الكفالة" الذي سيتم تبنيه وفق متطلبات المجتمع ومكونات الهوية الوطنية بالنسبة للعائلات في الخارج مع تسهيل الإجراءات ذات الصلة؛
- ترقية برامج التضامن الموجهة للشباب واعتماد مقاربة تقوم على الاستماع لانشغالاتهم مع إشراك الجمعيات التي تنشط في هذا المجال (3754 جمعية محصاة).

3.2 الحفاظ على نظام الضمان الاجتماعي والتقاعد وتعزيزه:

إن الحفاظ على نظام الضمان الاجتماعي والتقاعد وتعزيزه يندرجان ضمن أولويات عمل الحكومة. وبهذا الشأن، ستعكف الحكومة على توسيع وعاء الاشتراكات والإدماج التدريجي للأشخاص الذين ينشطون في القطاع الموازي.

كما سيتم إطلاق حملات اتصال اجتماعي لتشجيع وترقية الانخراط في صناديق الضمان الاجتماعي من خلال تثمين فائدة وأهمية الحماية الاجتماعية للمواطنين وذوي حقوقهم.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة ستقوم من خلال المساعدة الإدارية، خصوصا، بتعزيز الأنظمة الإعلامية لهيئات الضمان الاجتماعي بما يسمح بتطهير المعطيات والمتابعة الدقيقة لعمليات التحصيل.

كما ستعمل على تطوير خدمات إلكترونية عن بعد لصناديق الضمان الاجتماعي وتكييف وظيفة التحصيل وتعزيز مراقبة المكلفين بدفع الاشتراكات وتطوير التقييم الطبي الاقتصادي في مجال التأمين على المرض.

وأخيرا، سيتم تعزيز ودعم الإطار التشريعي والتنظيمي لمحاربة الغش والمراقبة الطبية، لاسيما من خلال وضع خارطة تتعلق بممارسات التهرب شبه الجبائي.

من جهة أخرى، سيتم الشروع في عملية التعاقد بين صناديق الضمان الاجتماعي والمؤسسات العمومية للصحة من خلال تعميم مرحلة تجريب الفوترة على بياض قبل الشروع التدريجي في مرحلة الفوترة الحقيقية.

وفيما يخص التقاعد، ستشجع الحكومة على إنشاء فرع للتقاعد التكميلي على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، من أجل تحسين القدرة الشرائية للمتقاعدين المستفيدين والمساهمة في تقويم التوازنات المالية لفرع التقاعد.

4.2 الحصول على السكن:

في مجال السكن، تبقى الحكومة عازمة على حل مشكل السكن وضمان تمكين المواطن من سكن لائق وفق صيغ مكيفة، من خلال استهداف الأسر ذات الدخل الضعيف بصفة أولوية.

وفي هذا الإطار، تلتزم الحكومة بتكثيف بناء السكنات وحشد وتخصيص الموارد المالية الضرورية بنجاعة أكبر، وضمان الإنصاف والعدل الاجتماعي. وبهذا الشأن، ستعمل الحكومة على:

- القضاء الكلي على البيوت القصديرية المحصاة وتنفيذ برامج جديدة موجهة لإعادة إسكان الأسر من خلال وضع نظام مراقبة ضد محاولات الانتشار والعود؛
- تهيئة السكنات القديمة من خلال اعتماد آليات تخصص مختلف المتدخلين وحشد الموارد المالية مع إشراك المواطنين المعنيين؛
- وضع الوسائل الملائمة لمحاربة الغش في مجال توزيع السكنات من خلال تعزيز آليات التوزيع والمراقبة المسبقة؛
- تسريع إنجاز مشاريع السكنات الجارية واحترام آجال الإنجاز من خلال جعل المقاولين مسؤولين ماليا. وفي هذا الإطار، ستطلق الحكومة برنامجا جديدا قوامه 1.000.000 سكن بكل الأصناف وكذا المرافق وضروريات الحياة خلال المخطط الخماسي 2020 - 2024، حيث سيتم أعطاء الأولوية للسكن الريفي والبناء الذاتي في التجزئات الاجتماعية؛
- استحداث سوق للعقار، لاسيما في مجال الإيجار، من خلال تبني إطار قانوني مناسب وتحفيزات مالية، حيث ستعمل الحكومة على تأطير وتشجيع سوق إيجار العقار من خلال إشراك مختلف المتدخلين وتسخير العقار العمومي كوسيلة تشجيع للفاعلين في الترقية العقارية.

5.2 التزويد بالماء الشروب والطاقة:

في مجال الماء الشروب: يشكل التزام السيد رئيس الجمهورية "بالقضاء على انقطاع الماء وضمان تمكين المواطنين من الاستفادة من مختلف الخدمات في مجال الماء بصفة عادلة، عبر كافة التراب الوطني" أولوية في مخطط عمل الحكومة بالنسبة للسنوات الخمس القادمة.

ونظرا لأثره المباشر على نوعية معيشة المواطنين ودوره في مرافقة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، سيحظى الحصول على الماء بدعم الدولة الكامل.

وتقتضي الآثار السلبية للتغيرات المناخية ترشيد استغلال المورد المائي ورفع قدرات الحشد التقليدية وغير التقليدية والوقاية، بشكل أمثل، من الأخطار الكبرى ذات الصلة بالماء والتبذير وتلوث هذا المورد الحيوي.

ويشمل مخطط عمل الحكومة المزج بين تحلية المياه بالنسبة للشريط الساحلي والربط البيني للسدود وأنظمة التحويل وتعميم استعمال المياه والأوحال المطهَّرة في الصناعة والفلاحة، وأخيرا، استغلال الموارد الباطنية الكامنة في الصحراء الكبرى.

وسيتم دعم جهود حشد هذا المورد أكثر فأكثر واستعماله بشكل أمثل، بهدف تقليص نسب الموارد المائية المتأثرة بعامل المناخ من خلال تطوير الموارد غير التقليدية في الموضع الذي يتبين أنها أكثر نفعا وفي ظل الاحترام الصارم لتوازن الأنظمة البيئية الموجودة، لاسيما من خلال إنجاز محطات جديدة لتحلية مياه البحر ومحطات إزالة الأملاح المعدنية من المياه في مناطق الجنوب.

وسوف يتم رفع القدرات الوطنية لتخزين المياه السطحية إلى عشرة (10) ملايير متر مكعب، من خلال إنجاز سدود جديدة وإدخالها حيز الخدمة والربط بين المنشآت الكبيرة والمركبات المائية للبلاد. كما سيتم تسريع وتيرة إنجاز الآبار الموجهة للفلاحة والاستهلاك المنزلي، مع السهر على حماية المياه الجوفية من الاستغلال المفرط، والتمكين من تجديدها.

إن استراتيجية حشد المياه لا تقتصر على هذه الاستقطابات الكبرى، بل ستشمل أيضا مصادر أخرى، على غرار السدود الصغيرة والحواجز الجبلية التي تشكل مصادر لا يستهان بها، لاسيما في المناطق المتناثرة وفي الأرياف.

وبالتالي، سوف يتم إيلاء عناية خاصة لتحسين الخدمة العمومية للماء الشروب والتطهير، من خلال:

- الزيادة في النسبة الوطنية للربط من خلال توسيع الشبكات (الهدف هو 99% بالنسبة للماء الشروب في آفاق سنة 2025 و 93% بالنسبة للتطهير)؛
- صيانة وتأهيل الشبكات والتجهيزات لتحسين المردود التقني والتجاري مع استعمال أوسع للطاقات المتجددة؛
- رفع القدرات التقنية لمعالجة المياه الصالحة للشرب (5 ملايير متر مكعب في السنة) والتطهير (1,54 مليار متر مكعب في السنة) وتطوير قدرات التخزين (11,5 مليون مكعب) والتوصيل.
- تسطير برنامج خاص للاستدراك لفائدة الولايات والمناطق التي تسجل عجزا كبيرا وتذبذبا في التزويد؛
- تعزيز التدابير المتخذة في مجال الاقتصاد والحفاظ على المورد (التدابير الردعية المنصوص عليها في القانون المتعلق بالمياه، والتدابير التحفيزية المتمثلة في التحكم في التسعيرات والحملات التحسيسية) ومحاربة التبذير والربط غير القانوني بشبكة المياه؛
- إدخال المعالجة الآلية والرقمية على مختلف العمليات ذات الصلة بمهن الماء (نظام المعلومات الجغرافية، والتسيير عن بعد، واستخدام الروبوت، والعدادات الذكية، الخ) وتأهيل تسيير المؤسسات العمومية المكلفة بتسيير خدمات المياه؛
- تثمين المنتجات المتأتية من التطهير (المياه والأوحال) مع التكفل بأثرها المزدوج البيئي والاقتصادي؛
- تكثيف شبكة مخابر تحليل نوعية المياه وإدماج المصالح والهيئات البلدية المسيرة في كل من مؤسسة الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير.

في مجال الطاقة: تتمثل أهداف الحكومة في تلبية الاحتياجات الطاقوية للمواطن وللسوق الوطنية، وضمان تأهيل وتطوير خدمة عمومية ذات نوعية وفق المعايير الدولية.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، يرمي مخطط الحكومة إلى استكمال البرامج العمومية الجاري إنجازها، ويتعلق الأمر بما يأتي:

- ربط 000 398 بيت بالغاز و 000 112 بيت بالكهرباء؛
- "البرامج التكميلية" التي ترمي إلى ربط 10 000 بيت بالغاز و 7000 بيت بالكهرباء؛
- ربط المدينة الجديدة ذراع الريش بشبكة الكهرباء والغاز (4000 بيت بالغاز و 5000 بيت بالكهرباء).

ومن شأن استكمال كافة هذه البرامج أن يسمح ببلوغ نسبة 99,5% بالنسبة للكهربة ونسبة 70% بالنسبة لتوزيع الغاز.
وسيتم تنفيذ مخطط العمل المتعلق بالبرامج العمومية المقبلة للكهربة والتوزيع العمومي للغاز حسب المقاربة الآتية:

- تزويد المناطق المتناثرة والمحرومة بالكهرباء في إطار البرامج الخاصة للكهربة (التقليدية أو الشمسية)؛
- توصيل المدن الجديدة والأقطاب الحضرية والمناطق الصناعية بهذه الشبكات.

6.2 التنقل والنقل:

ترمي أهداف الحكومة، في مجال النقل الذي يعتبر عاملا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين إطار معيشة المواطن، إلى الاستجابة بفعالية لحاجيات تنقل الأشخاص ونقل البضائع من خلال تحسين ظروف التنقل وذلك بتطوير أنماط النقل العصري والفعال الذي يستجيب لمعايير الأمن والراحة وربح الوقت والتكاليف واحترام البيئة.

وسوف تستفيد الشبكات المختلفة من ربط أفضل للنقل عبر التراب الوطني، من خلال أعمال فك العزلة وتحسين الوصول إلى المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب بما يسمح باستقرار السكان.

وسيتم تطوير سياسة متعددة الأنماط لوسائل النقل من خلال بناء شبكات طرق وسكك حديدية مهيكلة وعصرية تربط الموانئ والمطارات والمناطق اللوجستيكية بشبكات النقل.

وهكذا، ستسهر الحكومة على الحفاظ على الهياكل القاعدية للنقل وعصرنتها وكذا على إنجاز منشآت قاعدية جديدة ستخصص، لاسيما، للتجارة والخدمات وتطوير نشاط الصيد البحري والسياحة.

ومن جهة أخرى، تلتزم الحكومة بتعزيز شبكات الهياكل القاعدية التي تسهم في تحسين الإطار المعيشي للمواطن في مجال النقل، لاسيما:

- مواصلة إنجاز مشاريع الرفع من طاقة الشبكة من خلال ازدواجها، والطرق الاجتنابية للتجمعات السكنية الكبيرة والتهيئة الحضرية للتقليل من الازدحام المروري؛
- الشروع في أشغال تمديد خطوط مترو الجزائر وخطوط الترامواي القائمة واستكمالها وإنجاز خطوط جديدة؛

- استكمال أشغال إعادة تأهيل وإعادة التهيئة التكنولوجية للمصاعد الكهربائية وعربات التليفيريك؛
- استكمال أشغال الطريق السيار شرق-غرب ووضع أنظمة الاستغلال والدفع، وتحويل الطريق العابر للصحراء، تدريجيا، إلى محور للطريق السيار؛
- استكمال أشغال الربط ومنافذ الطريق السريع وحماية شبكة الطرقات بواسطة مشاريع الصيانة وإعادة التأهيل؛
- إدراج أنظمة ذكية لتسيير حركة المرور على مستوى المدن الكبرى وتنفيذ برنامج عصرنة وسائل الإنتاج ونقل المسافرين والبضائع؛
- تحسين ظروف الاستقبال على مستوى المحطات ورفع مستوى نوعية الخدمات على متن القطارات وتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تضمن احترام أفضل لمواعيد القطارات؛
- إطلاق برامج إنجاز هياكل استقبال والتعامل مع المسافرين (المحطات البرية والمحطات الحضرية، أقطاب تبديل، وتوسيع المساحة الجغرافية للعرض الخاص بالنقل من خلال إطلاق وجهات جديدة)؛
- استكمال برامج التوسعة، والكهربة وعصرنة شبكة السكك الحديدية من حيث ازدواجية الخطوط وكذا إنجاز خطوط جديدة؛
- استكمال أشغال المحطة الجوية والمطار الدولي بوهران وكذا توسيع المنشآت المرفئية؛
- إعادة فتح كافة المطارات أمام الحركة الجوية لاستغلالها، مع تعزيز وتجديد الأسطول الجوي للشركة الوطنية؛

وفي الأخير، ستعمل الحكومة على تحسين نوعية خدمة النقل العمومي ونجاعة الأنظمة القائمة من حيث وتيرة ومدة التنقل والرفاهية والأمن، لاسيما من خلال تعزيز مهام السلطات المنظمة للنقل البري. وبهذا الشأن، تلتزم الحكومة:

- بتعزيز الإطار التنظيمي الذي يحكم نشاط النقل وعصرنة الإدارة من خلال رقمنة المصالح وتبسيط الإجراءات؛
- وإنجاز الدراسات المتعلقة بالتنقل (مخططات النقل وحركة المرور)، قصد الاستجابة بفعالية للطلب على النقل بصفة منظمة ومحددة، ومحاربة ظواهر الازدحام المروري والتلوث، والانخراط، بالتالي، في التنمية المستدامة وتحسين نوعية معيشة المواطنين.

3. من أجل إطار معيشي ذي نوعية:

1.3 تهيئة الإقليم والمشاريع المدمجة:

ترمي أهداف الحكومة إلى "تنفيذ سياسة حقيقية لتهيئة الإقليم" تضمن محيطا حضريا وريفيا محميا ومثمنا ومشجعا على تفتح المواطن، وتوفر له إطار معيشي ذي نوعية يحترم شروط التنمية المستدامة.

وبهذا الشأن، سيتمحور مخطط عمل الحكومة لاسيما حول ما يلي:

- تعزيز الجهاز المتعلق بالتهيئة والتعمير وسياسة المدينة من أجل إدماج كل الأبعاد البيئية والاجتماعية والطبيعية، بالإرتكاز على أسس ومبادئ أهداف التنمية المستدامة والأجندة الحضرية العالمية الجديدة؛
- إنجاز مدن جديدة من خلال إدماج كافة متطلبات التنمية المستدامة لاسيما مبدأ الفعالية الطاقوية وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة والاستثمار، وفقا لمخططات التهيئة الخاصة بها ومهامها، وكذا تكييف ورفع مستوى المدن.
- القيام، على المدى القصير، بإنشاء تجزئات اجتماعية ثانوية جديدة وأقطاب جديدة حول المدن الكبرى للشمال والجنوب من أجل تهيئة إقليمية أفضل وتوزيع أمثل للسكان، من خلال:
  - تكثيف إنشاء التجزئات الاجتماعية، كوسيلة لتلبية الطلب على السكن في ولايات الجنوب والهضاب العليا؛
  - إنشاء أقطاب حضرية جديدة، في ظل احترام سياسة تهيئة الإقليم؛

فضلا عن ذلك، يتضمن مخطط عمل الحكومة ما يلي:

- تحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من أجل تكييف الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وفق السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الراهن وكذا تحيين المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات المدن الكبرى؛
- مراجعة مخطط تهيئة الإقليم الولائي بهدف تحديد رؤية شاملة وجماعية ومشتركة واقتراح إطار مرجعي للسياسات المستقبلية لتنمية وتهيئة الإقليم وترقية إستراتيجية خاصة بالإقليم الولائي على المديين المتوسط والطويل؛
- تكييف مخطط تهيئة وتنمية إقليم البلدية قصد تعزيز فعالية عمل السلطات العمومية وانسجامه على مستوى هذا الفضاء من أجل تهيئة جوارية؛
- إعادة التوازن بين مصالح السكان الذين يعيشون في الفضاءات الحساسة (المناطق الحدودية والواحات والجبال والساحل) وحماية هذه الأوساط الهشة جدًا من خلال إنجاز دراسات تتعلق بتهيئة الفضاءات؛
- تعزيز المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل، الذي يشكل أداة تقنية ومؤسساتية وقانونية، بهدف التحكم في نمو المناطق الساحلية وضمان تنمية ذات نوعية أفضل؛
- تثمين وتهيئة الأنظمة البيئية للواحات، من خلال مشاريع تُدمج القطاعات الأساسية لضمان تنمية محلية مكيفة مع قدرات هذه الأقاليم واستقرار السكان، من خلال تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة للمناطق الجبلية؛
- تحديد وتنمية المناطق التي يتعين ترقيتها وتطوير المخططات التوجيهية للمنشآت الأساسية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المصلحة الوطنية، التي تجسد الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم على المستويات القطاعية.

2.3 احترام قواعد التعمير والمعايير:

يرمي عمل الحكومة في هذا الإطار، إلى تنفيذ سياسة حقيقية للتعمير تأخذ في الحسبان المعايير المعمارية وتصون التراث.

وتتعلق هذه الأعمال خصوصا بما يأتي:

- تثمين الإنتاج المعماري، من خلال تعزيز السياق التنظيمي بهدف بروز هندسة معمارية وهندسة بناء ذات جودة، ووضع ميثاق هوية معمارية جهوية وتشجيع ظهور أعمال معمارية ذات جودة.
- تعزيز وتكييف مهام التفتيش والرقابة في مجال العمران من خلال ترقية دور الوكلاء المعتمدين، وتغطية المناطق الريفية ومتابعة تنفيذ معاينات المخالفات.

3.3 البيئة والتنمية المستدامة:

سيوجَّه عمل الحكومة نحو حماية وتثمين الطبيعة والتنوع البيئي والتكنولوجيات الخضراء والاقتصاد الدائري وكذا نحو محاربة الاحتباس الحراري والتلوث الجوي.

وبذلك، تندرج المحافظة على البيئة واللجوء إلى الطاقات المتجددة في صلب سياسة الحكومة كمحورين استراتيجيين يساهمان في تطوير الرؤية الجديدة للحوكمة التي تقوم على استعادة التوازن الإقليمي بين الشمال والجنوب، وتضع البيئة الصحراوية ضمن الأولويات، وذلك من خلال أعمال ترمي إلى تثمين كل ثرواتها.

وأمام التحديات البيئية والطاقوية الكبرى، ستعكف الحكومة على تجسيد سياسة شاملة وتشاركية طويلة الأمد، من أجل ضمان حق العيش في بيئية سليمة لكل مواطن جزائري.

وتتمحور هذه السياسة حول تحسين إطار ونوعية معيشة المواطن والمحافظة على الموارد الطبيعية واللجوء إلى الطاقات المتجددة من أجل الحد من التبعية للطاقات الأحفورية واستعمال التكنولوجيات الجديدة وكذا تعزيز الدور الفاعل والتشاركي للمواطن.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تلتزم الحكومة بما يأتي:

- تعزيز حماية البيئة ومكافحة كل أشكال التلوث، وترقية تكنولوجيات إنتاج أقل تلوثا مع الوقاية من الآثار السلبية على البيئة والحد منها؛
- تحيين وتنفيذ المخطط الوطني لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام؛
- إعداد مخطط وطني ومخططات محلية للتكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز مقاومة آثارها؛
- المحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية وتثمينهما وإنشاء فروع لتثمين مصالح النظام البيئي وتوسيع شبكة الفضاءات المحمية؛
- حماية البيئة الصحراوية والتسيير المدمج للمناطق الصحراوية وتنفيذ برنامج وطني للأعمال المتعلقة بالتسيير المدمج للأنظمة البيئية الصحراوية؛
- تهيئة محميات الحفاظ على الأصناف المحمية والمهددة بالإنقراض؛

- إعداد المسح الوطني للنفايات السائلة، والتلوث الجوي، الحضري والصناعي وكل الأوساط الهشة التي تتعرض لها ومصادر هذه النفايات؛
- تطوير وتثمين الطاقات المتجددة خارج الشبكة وترقية التحكم في الطاقة؛
- تكييف النصوص القانونية والإطارين المؤسساتي والجبائي وكذا إعداد النصوص التنظيمية من أجل تحسين عمليات تحصيل الرسوم البيئية؛
- تعزيز الإطار التنظيمي من خلال إدراج التصديق الإجباري للمجهزين واعتماد مكاتب الدراسات وتحديد الآليات المالية لتنمية الطاقات المتجددة خارج الشبكة؛
- تظافر الجهود مع الشبكة الجمعوية التي تنشط في مجال البيئة والطاقات المتجددة من خلال وضع أرضية وطنية مخصصة لتقاسم وتبادل وجهات النظر؛
- تعزيز التعاون الدولي، لاسيما مع البلدان المتوسطية والبلدان المجاورة (منطقة شمال إفريقيا والساحل) وكذا التعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية؛
- إعداد استراتيجية وطنية للإعلام والتحسيس والتربية والاتصال المستمر بشأن البيئة.

الفصل الرابع

من أجل سياسة خارجية نشطة وسابقة التأثير

تندرج السياسة الخارجية لبلادنا، بشكل طبيعي، تحت قيادة السيد رئيس الجمهورية، ضمن امتداد سياسة التقويم الوطني التي التزم بتجسيدها على الصعيد الداخلي. وستكون دبلوماسيتنا، بشكل بديهي، في خدمة سياستنا الشاملة للتجديد الوطني وبناء جمهورية جديدة.

وسيتمثل ذلك، قبل كل شيئ، في إعطاء الجزائر المكانة والدور اللائقين بها في محافل الأمم بما يتناسب ودورها "كقوة إقليمية".

ووفاء لعقيدتها ومبادئها الأساسية التي كانت تقوم عليها دوما؛ وهي احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الترابية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام قواعد حسن الجوار، والتسوية السلمية للنزاعات ودعم القضايا العادلة، فإن العمل الدبلوماسي للجزائر سيجرى ضمن الأبعاد المتمثلة في ثالوث "السيادة والأمن والتنمية" وذلك من أجل الدفاع عن المصالح العليا للأمة، والحفاظ على أمننا الوطني واستقلال قرارنا، وتعبئة الشراكة الأجنبية والتعاون خدمة لتنمية بلادنا.

ولأجل ذلك، ستعمل الحكومة على تجسيد التوجهات الكبرى وأولويات السياسة الخارجية مع إيلاء أهمية خاصة لإفريقيا وتركيز وجودنا وتأثيرنا في دول الجوار في منطقتي الساحل والمغرب.

وستبذل السياسة الخارجية للجزائر جهدا كاملا وستولي أولوية لترقية حركيات التعاون والشراكة، والإندماج في كل التجمعات التي تنتمي إليها الجزائر وهي دول المغرب والساحل وفي إفريقيا والعالم العربي والمجموعة الإسلامية والفضاء المتوسطي.

وفي هذا الإطار، سيتم تطبيق استراتيجية لدعم حضور بلادنا في الهياكل التنفيذية للمنظمات الجهوية والدولية التي تكون عضوا فيها.

كما سيتم تقييم العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين للجزائر لجعل بلادنا في موقع قوة توازن. ويجب أن تحكم اعتبارات البراغماتية والحفاظ على مصالح بلادنا، من الآن التداخلات مع الشركاء الأجانب للجزائر ضمن مقاربة الكلّ رابح.

وسيعاد بناء الجهاز الدبلوماسي ليضطلع بمهامه العادية وكذا الدبلوماسية الاقتصادية الحيوية وذلك خدمة للمصالح الاقتصادية وتنمية الجزائر.

وفي هذا الإطار، سيتم إدخال تعديلات جد مدروسة على الجهاز الدبلوماسي من خلال مراجعة الخارطة الدبلوماسية وطرق العمل قصد جعل شبكتنا الدبلوماسية والقنصلية تساهم في بناء اقتصاد وطني قوي ومتنوّع منتج لنمو شامل منشئ لمناصب العمل والقيمة المضافة.

وسترتكز هذه الدبلوماسية الاقتصادية كذلك، على التنسيق بين التعاون والتنمية الذي سيكون الأداة المميزة للدبلوماسية الاقتصادية والنشاطات الانسانية في إفريقيا خاصة، مع مرافقة وإرشاد المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين العموميين والخواص في إدارة استثماراتهم وتبادلاتهم التجارية الدولية.

كما إن الدبلوماسية الجزائرية ستستفيد بشكل كامل من الفضاءات الاقتصادية التي تنتمي إليها، لاسيّما منها منطقة التبادل الحرّ القارية الافريقية ومنطقة التبادل الحر العربية، مع تركيز عملها الاستكشافي والإرشادي قصد تحسين ظروف ولوج المتعاملين الجزائريين إلى الأسواق الافريقية و العربية.

وستعمل شبكتنا الدبلوماسية والقنصلية بشكل دائم ومستمر على جلب الاستثمارات الأجنبية وتطوير السوق الجزائرية وترقية وجهة الجزائر السياحية. وبهذا الصدد، يجب الإشارة إلى أهمية مراجعة إجراءات منح التأشيرات خصوصا لرجال الأعمال والسيّاح، ذلك أن الهدف هو وضع منظومة تأشيرات إلكترونية (*e-visa*).

كما سيتم إقامة دبلوماسية ثقافية تخدم إشعاع بلادنا وتأثيرها على الصعيد الدولي، لاسيما عبر تطوير شبكة المراكز والمعاهد الثقافية الجزائرية والمدارس الجزائرية في الخارج.

وبالتزامن مع ذلك، ستكون الدبلوماسية الثقافية أيضا بمثابة ركيزة عمل لصالح النهوض بحضورنا الثقافي في إفريقيا وفي العالم مع المساهمة في ترقية الاسلام الحقيقي الذي كان سائدا على مرّ العصور في بلادنا وتقديم خطاب ديني متسامح ومعتدل.

إن الجالية الجزائرية في الخارج ستكون في صلب انشغالات السياسة الخارجية. وستسهر الحكومة على حماية الرعايا الجزائريين عبر العالم والحفاظ على حقوقهم ومصالحهم وكذا أمنهم وكرامتهم في بلد الإقامة. وستعمل الحكومة أيضا على دعم العلاقات مع مواطنينا الموجودين في الخارج مع الوطن الأم، وأخذ انشغالاتهم بعين الاعتبار على الصعيد الداخلي، لاسيما فيما يخص حركة الاشخاص واسترجاع جثامين الجزائريين المتوفين في الخارج.

وسيتدعّم عمل الحكومة تجاه جاليتنا في الخارج من خلال تطوير الإدارة القنصلية وإدخال الرقمنة والإدارة الالكترونية وكذا تنفيذ سياسة ترمي إلى إبراز حركة جمعوية ذات تمثيل وحيوية.

وستعكف الحكومة، على الخصوص، على تعبئة وإشراك الكفاءات الوطنية الموجودة في الخارج في عملية التجديد الوطني من خلال آليات ملائمة.

***

الفصل الخامس

تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين

في مجال الدفاع الوطني، يضطلع الجيش الوطني الشعبي في إطار مهامه الدستورية للدفاع وللسيادة الوطنيين وكذا الحفاظ على حرمة التراب الوطني، تحت إدارة السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الوطني، بمواصلة جهوده فيما يتعلق بعصرنة واحترافية مكوناته.

إن الأحداث التي ألمت ببعض دول الجوار، تتطلب تعزيز تأمين الحدود البرية لبلدنا، لاسيما الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية والمجالات البحرية والجوية، عبر وضع مخططات عمل ملائمة، وكذا إعداد العدة المتناسبة مع حجم التهديد، وذلك بالكيفية التي تمكن من التصدي لأي احتمال.

وستساند الحكومة الجيش الوطني الشعبي، المدعوم من قوات الأمن الأخرى، بتكثيف العمل دون هوادة في مكافحة بقايا الإرهاب إلى غاية الاستئصال الكلي والنهائي لهذه الظاهرة الغريبة عن تقاليدنا وقيمنا الراسخة وكذا محاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، لاسيما منها الإتجار بالمخدرات والتهريب والهجرة غير الشرعية وذلك، في ظل احترام التزامات بلدنا وتمسكه بترقية السلم والأمن على المستويين الجهوي والدولي.

وفي هذا الإطار، فإن التعاون مع دول الجوار، في مجال محاربة الإرهاب والتخريب، وكذا الجريمة المنظمة العابرة للحدود بجميع أشكالها، سواء ضمن الإطار الثنائي أو المتعدد الأطراف، سيتطور ويتعزز، من خلال الآليات العملياتية المكيفة.

وستدعم الحكومة تطوير قطاعي الصناعة والبحث والتطوير للدفاع، الموجهين بحزم نحو التحكم في التكنولوجيا واكتساب الخبرة والمهارات، واللذين يشهدان ديناميكية ودفعا جديدا من حيث الشراكة المتنوعة وتجنيد جميع القدرات الوطنية والاندماج المتجانس ضمن الأداة الصناعية الوطنية، بشكل سيساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

إن الجيش الوطني الشعبي، الذي يستلهم مبادئ وأهداف السياسة الخارجية والتعاون للجزائر، سيواصل تنمية نشاطات التعاون الدولي والثنائي والمتعدد الأطراف، في الميدان العسكري، لتطوير وسائله وتجهيزاته وقدرات تدخله، من أجل ترقية فضاءات الأمن والاستقرار ولتقديم مساهمته في عمليات حفظ السلم، لاسيما في إفريقيا، تحت رعاية المنظمات الدولية ذات الصلة.

وستدعم الحكومة قدرات الجيش الوطني الشعبي في الدفاع السيبراني مما سيسمح له بوضع الإستراتيجية الوطنية لأمن أنظمة المعلومات، بشكل يضمن الفعالية، من أجل حماية وتأمين كافة مؤسسات وهيئات الدولة من أي تهديد من هذا القبيل.

وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الجيش الوطني الشعبي مساهمته في إطار السياسة التي تضطلع بها الدولة في مجال فك العزلة وتأمين المناطق الحدودية للوطن.

وفي الأخير، سيساهم الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، بشكل فعال، بالتكفل الطبي والصحي بالمواطنين في المناطق المعزولة لاسيما في الهضاب العليا والجنوب، وسيقدم يد العون والمساعدة المطلوبة للسكان عبر كافة ربوع التراب الوطني، في كل مرة تفرضها الظروف.

***

ملحق

مخطط عمل الحكومة

مخطط عمل الحكومة – فيفري 2020

ملحق:

المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية

I- المعطيات الرئيسية للاقتصاد الكلي :

المعطيات	الوحدة	توقعات اختتام السنة المالية 2019	توقعات السنة المالية 2020
صادرات المحروقات	مليون دولار أمريكي	34 531	35 232
سعر الصرف	دينار/ دولار أمريكي	120	123
واردات السلع	مليون دولار أمريكي	44 551	38 560
الناتج الداخلي الخام	مليار دينار	20 706	21 424
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	مليار دينار	16 502	17 050
نمو الناتج الداخلي الخام	%	2,1	1,8
نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	%	2,5	1,8
الجباية البترولية المقيّدة في الميزانية	مليار دينار	2 714	2 200
نسبة التضخم	%	4,5	4,1

II- المعطيات المتعلقة بسوق التشغيل:

المؤشرات	الوحدة	إلى غاية شهر ماي 2019
• الساكنة الناشطة	ألف	12 730
• الساكنة العاملة	ألف	11 281
• الساكنة العاطلة عن العمل	ألف	1 449
• معدل البطالة	%	11,4
• معدل البطالة لدى الشباب (16 . 24 سنة)	%	26,9

III- وضعية الأموال العمومية والتجارة الخارجية:

الأموال العمومية	الوحدة	نهاية 2019
نفقات الميزانية	مليار دينار	8 200
• نفقات التجهيز	مليار دينار	*3 245*
• نفقات التسيير	مليار دينار	*4 955*
إيرادات الميزانية	مليار دينار	6 762
رصيد الميزانية	مليار دينار	- 1 438
الرصيد الكلي للخزينة	مليار دينار	- 2 386

التجارة الخارجية	الوحدة	11 شهراً من سنة 2019
الواردات	مليون دولار أمريكي	38 372
الصادرات	مليون دولار أمريكي	32 618
رصيد الميزان التجاري	مليون دولار أمريكي	- 5 753
معدل التغطية	%	85

الوضعية المالية		ديسمبر 2019
السيولة البنكية	مليار دينار	1 101
سيولة الخزينة	مليار دينار	1 867
قروض الاقتصاد	مليار دينار	10 858
حسابات الخزينة (3 حسابات)	مليار دينار	1 774
• حساب الصندوق الوطني للاستثمار *FNI*	مليار دينار	*1 185*
• حساب صندوق ضبط الإيرادات *FRR*	مليار دينار	*305*
• الحساب الجاري للخزينة	مليار دينار	*284*
قرض الخزينة لدى بنك الجزائر (التمويل غير التقليدي)	مليار دينار	6 556
• السنة المالية *2017*	مليار دينار	*2 185*
• السنة المالية *2018*	مليار دينار	*3 371*
• السنة المالية *2019*	مليار دينار	*1 000*
احتياطات الصرف	مليار دولار امريكي	62,75

IV- المنشآت الأساسية:

قطاع السكن	الوحدة	
الحظيرة إلى غاية 2019/12/31	وحدات	10.000.000
معدل شغل المسكن *(TOL)*	%	4,5
البرامج قيد الإنجاز إلى غاية 2019/12/31	وحدات	973 871
• السكن العمومي الإيجاري*(LPL)*	وحدات	*204 604*
• السكن الترقوي المدعم والسكن الاجتماعي التساهمي *(LPA / LSP)*	وحدات	*190 477*
• سكن البيع بالإيجار *(LLV)*	وحدات	*382 393*
• السكن الريفي	وحدات	*174 949*
• السكن الترقوي العمومي *(LPP)*	وحدات	*21 448*

المنشآت التربوية	الحظيرة الحالية
التربية الوطنية	
الطور الابتدائي	19 486
الطور المتوسط	5 647
الطور الثانوي	2 501
المطاعم المدرسية	14 879
التعليم العالي	
الجامعات	50
المراكز الجامعية	13
المدارس العليا	43
الإقامات الجامعية	441
مراكز البحوث	19
التكوين المهني	
معاهد التكوين والتعليم المهنيين	232

مراكز التكوين المهني والتمهين CFPA	1090

منشآت الرياضة والشباب	الحظيرة الحالية
المركبات الرياضية الجوارية	656
دور الشباب	936
القاعات متعددة النشاطات	281
بيوت الشباب	225
مدارس المواهب الشابة	4
الملاعب الرياضية الجوارية	3 533
احواض السباحة والمسابح	379

المنشآت الصحية	الحظيرة الحالية
المؤسسات العمومية الاستشفائية(EPH)	206
المؤسسات الاستشفائية (EH)	09
المؤسسات الاستشفائية الجامعية (EHU)	01
المراكز الإستشفائية الجامعية (CHU)	15
المؤسسات العمومية للصحة الجوارية (EPSP)	273
المؤسسات الاستشفائية المتخصصة (EHS)	80
العيادات المتعددة الاختصاصات	1 716
قاعات العلاج	6 003
مراكز غسيل الكلى	162
مراكز مكافحة السرطان(CAC)	10

المنشآت التجارية	العدد
أسواق الجملة للخضر والفواكه	46
أسواق البيع بالتجزئة	1 485
الأسواق الأسبوعية	640
أسواق الماشية	265
المسمكات وأسواق الأسماك المجمّدة	47
المذابح	1 427
المراكز التجارية	150

منشآت الري	العدد
السدود قيد الاستغلال	71
السدود قيد الإنجاز	22

منشآت الطرق		كم
الطرق السيارة		1 132
الطرق السريعة		4 568
الطرق الوطنية		31 816
الطرق الولائية والبلدية		96 528

منشآت السكك الحديدية		
شبكة السكك الحديدية		4 200 كم
المترو		18,2 كم
الترامواي (06)		95,8 كم
المحطات		85

منشآت الموانئ والمطارات		العدد
المطارات		36
• الدولية		*12*
• الوطنية		*10*
• الجهوية		*13*
الموانئ		51
• ميناء مختلط		*11*
• ميناء النفط		*02*
• ميناء الصيد والملاجئ		*37*
• موانئ النزهة		*01*

المنشآت الثقافية		العدد
دور الثقافة		45
مكتبات المطالعة العمومية الرئيسية		43
مكتبات المطالعة العمومية		144
المسارح الجهوية		17
دور السينما		81
المراكز الثقافية		31

التضامن الوطني		العدد
مراكز للأطفال المعوقين ذهنياً		162
مدارس الأطفال المعوقين (الصم والبكم والمكفوفين)		70
مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية		08
مراكز الحماية المتخصصة		11
مؤسسات الأطفال المسعفين		53

الزراعة والصيد البحري	
الإمكانات الزراعية	44 مليون هكتار
المنطقة الزراعية المفيدة	8.6 مليون هكتار
عدد المستثمرات الفلاحية	1 260 000
شواطئ الرسو	6
مراكز الصيد البحري القاري	6
أسواق بيع الأسماك بالجملة	13